

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



معهد: علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

الرقم التسلسلي:.....

القسم: الإدارة والتسيير الرياضي

الرمز:.....

التخصص: تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماستر أكاديمي

آليات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب

والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية

دراسة ميدانية للجمعيات والنوادي الرياضية بولاية سطيف

إشراف الأستاذ الدكتور:

نويري بوبكر

إعداد الطالب:

بن سديرة عبد المنعم

السنة الجامعية:

2025-2024



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي بفضله وفقت لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل نويري بوبكر

الذي كان دوماً عوناً لي من خلال نصائحه وتوجيهاته. كما كان خير الأخ المرشد

والأستاذ المسدد سائل الله تعالى أن يوفقه في مسيرته العلمية والعملية.

جزيل الشكر والمرفان لكل أساتذة قسم الإدارة والتسيير الرياضي. وعلى رأسهم

رئيس القسم الدكتور الفاضل شريف حمزة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل أساتذة قسم الإدارة والتسيير الرياضي على دعمهم

الممنوي الكبير لي في مختلف مراحل دراستي.

إضافة إلى شكر خاص إلى كل أعضاء الجمعيات. خاصة زكرياء بن كميعة وبلماطل

رؤوف على مساعدتي ودعمي خلال دراستي بالمعهد وإنجاز هذا البحث المتواضع.

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود كل باسمه.



أهدي هذا العمل المتواضع لهنّ كلّ من سببا في
وجودي أبي رحمه الله ولهنّ حفظها الرحمن .
إلى جميع عائلتي كلّ باسمه .

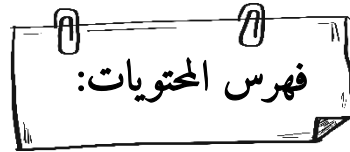
إلى كلّ من أمّني بالسوء والدعاء من قريب أو بعيد .

الفهرس

❖ فهرس المحتويات.

❖ فهرس الجداول.

❖ فهرس الأشكال.



شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-ب-ج
الجانب المنهجي	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	04
أولاً: إشكالية الدراسة	05
ثانياً: فرضيات الدراسة	06
ثالثاً: أهداف الدراسة	07
رابعاً: أهمية الدراسة	07
خامساً: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة	07
سادساً: الدراسات السابقة	09
سابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	16

الصفحة	الجانب النظري
17	الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية
18	تمهيد
19	أولاً: مفهوم الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة
19	ثانياً: مساهمة الولاية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة
19	ثالثاً: مساهمة البلدية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة
19	رابعاً: مهام الصناديق الولائية لدعم مبادرات الشباب والممارسات الرياضية
20	خامساً: تشيكة مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية
21	سادساً: سير وتنظيم مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية
21	(1) السير
21	(2) التنظيم
23	سابعاً: شروط التمويل
24	ثامناً: عقد برنامج
25	خلاصة
26	الفصل الثالث: التمويل الرياضي
27	تمهيد
28	أولاً: التمويل
28	(1-1) تعريف التمويل
28	(2-1) أهمية التمويل
29	(3-1) أهداف التمويل
29	(4-1) أشكال التمويل
29	(1-4-1) التمويل المباشر
30	(2-4-1) التمويل غير المباشر
30	أ) التمويل المحلي
30	ب) التمويل الدولي
30	(5-1) أنواع التمويل
30	(1-5-1) تمويل داخلي

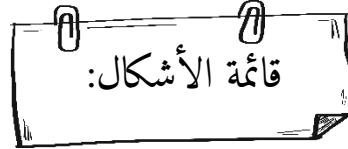
30	1-5-2) تمويل خارجي
31	ثانيا: التمويل في المجال الرياضي
31	1-2) تعريف التمويل الرياضي
31	2-2) أنواع مصادر التمويل في المجال الرياضي
31	1-2-2) التمويل الذاتي
32	2-2-2) التمويل الخارجي
33	2-3) التمويل الرياضي في الجزائر
38	خلاصة
الصفحة	الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية
40	تمهيد
41	أولاً: الجمعيات
41	1) مفهوم الجمعية
41	2) تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها
41	1-2) تأسيس الجمعيات
44	2-2) حقوق الجمعيات وواجباتها
45	3) تنظيم الجمعيات وسيرها
45	1-3) القانون الأساسي للجمعيات
46	4) موارد الجمعيات وأملاكها
48	5) تعليق الجمعيات وحلها
49	ثانيا: النوادي الرياضية
50	1) تعريفها
50	2) أصناف النوادي الرياضية
50	1-2) النادي الرياضي الهاوي
50	2-2) النادي الرياضي شبه المحترف
50	3-2) النادي الرياضي المحترف
51	3) أهداف النادي الرياضي
52	ثالثا: الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي

53	رابعاً: متطلبات النادي الرياضي
54	خلاصة
الجانب التطبيقي	
الصفحة	الفصل الخامس: منهج الدراسة
56	تمهيد
57	أولاً: الدراسة الاستطلاعية
57	ثانياً: المنهج المستخدم
58	ثالثاً: مجتمع الدراسة
58	رابعاً: عينة الدراسة
58	خامساً: مجالات الدراسة
59	سادساً: أدوات الدراسة
59	سابعاً: الخصائص السيكمترية لأدوات الدراسة
60	ثامناً: تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية
61	خلاصة
الصفحة	الفصل السادس: عرض وتحليل ومناقشة النتائج
63	أولاً: عرض وتحليل النتائج
88	ثانياً: مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة
الصفحة	الفصل السابع: الاستنتاجات والاقتراحات
92	أولاً: الاستنتاج العام
92	ثانياً: الاقتراحات والفرضيات المستقبلية
94	قائمة المصادر والمراجع
99	الملاحق
102	الملخص باللغة العربية
102	الملخص باللغة الانجليزية Abstract

قائمة الجداول:

الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
60	01	يمثل حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبيان ككل
63	02	يبين توزيع العينة وفق متغير الجنس
64	03	يبين توزيع العينة وفق متغير السن
65	04	يبين توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي
66	05	يبين توزيع العينة وفق متغير المنصب الحالي
67	06	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الأول
68	07	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الأول
69	08	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الأول
70	09	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الأول
71	10	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الأول
72	11	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الأول
73	12	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الأول
74	13	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الثاني
75	14	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الثاني
76	15	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الثاني
77	16	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الثاني
78	17	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الثاني
79	18	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الثاني
80	19	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الثاني
81	20	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الثالث
82	21	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الثالث
83	22	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الثالث

84	23	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الثالث
85	24	يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الثالث
86	25	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الثالث
87	26	يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الثالث



الصفحة	رقم الشكل	عنوان الشكل
63	01	يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير الجنس
64	02	يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير السن
65	03	يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي
66	04	يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير المنصب الحالي
67	05	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الأول
68	06	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الأول
69	07	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الأول
70	08	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الأول
71	09	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الأول
72	10	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الأول
73	11	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الأول
74	12	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الثاني
75	13	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الثاني
76	14	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الثاني
77	15	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الثاني
78	16	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الثاني
79	17	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الثاني
80	18	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الثاني

81	19	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الثالث
82	20	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الثالث
83	21	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الثالث
84	22	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الثالث
85	23	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الثالث
86	24	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الثالث
87	25	يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الثالث

مَقْدَرَةٌ

مقدمة:

الرياضة ممارسة حضارية واجتماعية وصحية كانت وما زالت تعكس التطور والتقدم للأمم والشعوب، كونها تخص أهم مكونات المجتمع والحياة وهو الإنسان فكراً وجسداً، وللأندية الرياضة دور مهم وكبير في نشر وتطوير الرياضة بين أفراد المجتمع، كونها هي الممثل القانوني في منافسات الاتحادات الرياضية، كل هذه التغيرات والتطورات جعل من الممارسين ينخرطون في الجمعيات والنوادي الرياضية لشغل فراغهم وتحسين مؤهلاتهم وخبراتهم النفسية والبدنية والعقلية وتجعلهم يشعرون بالمسؤولية والتحلي بالروح الرياضية وذلك عن طريق الإدماج الاجتماعي للشباب المنحرفين وتنشيط رياضة الحي، وكذلك استقبال الممارسين لمزاولة النشاطات البدنية وقت الفراغ، الأمر الذي جعل الاهتمام الأكثر للجمعيات والنوادي الرياضية من قبل السلطات المختصة في هذا المجال.

ومما يتطلب اهتمام كبيراً من طرف الميسرين ورؤساء الأندية، ويجب عليهم توفير إمكانيات مادية كبيرة ومنشآت رياضية حتى تتمكن الأندية من ممارسة نشاطاتها في أحسن الظروف وذلك بتمويلها وتقديم مساعدات لها، لذلك فإن تنوع مصادر التمويل يلعب دوراً هاماً في مساعدة الأندية في الخروج ومواجهة التحديات المالية وتحقيق إنجازات معتبرة، حتى إن نقص الإمكانيات يؤثر سلباً على الأندية الرياضية، ويؤدي بها إلى الدخول في مشاكل وأزمات مالية وذلك يعود بالسلب على مستويات اللاعبين.

ويعد المال عصب الحياة بصورة عامة وله الدور الأكبر في تطوير الجانب الرياضي وكون الرياضة مفصلاً من مفاصل الحياة، حيث يمثل المال دوراً حيوياً في بناء وتطوير وانتشار الجانب الرياضي، فبدون المال لا يمكن أن تزاو الأندية نشاطها، ولا يمكن بناء المنشآت الرياضية والملاعب ولا إقامة التظاهرات الرياضية وكذلك لا يمكن استقطاب اللاعبين والكوادر التدريبية والفنية والعناصر الأخرى التي تسهم في بناء وتطوير الألعاب الرياضية، فهذا الغرض عملت الدول في شتى أنحاء العالم على توفير الوسائل والإمكانيات المساعدة على تطوير الرياضة بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، برز الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية كآلية عمومية تهدف إلى دعم وتمويل المبادرات الشبانية والأنشطة الرياضية محلياً، من خلال تقديم إعانات مالية للجمعيات والنوادي التي تنشط في هذا المجال، إضافة إلى تمويل التجهيزات والتظاهرات والمشاريع الهادفة إلى ترقية الممارسة الرياضية في أوساط الشباب. ويُمَوَّل هذا الصندوق أساساً من مساهمات البلديات (بنسبة 4% من ميزانياتها السنوية) وكذا من ميزانية الولاية، ويشرف على تسييره مدير الشباب والرياضة للولاية بصفته الأمر بالصرف. (مرسوم تنفيذي رقم 96_123).

غير أن فعالية هذا الصندوق في تحقيق أهدافه المرجوة، تبقى مرهونة بمدى نجاعة الآليات المعتمدة في تسييره وتوزيع الإعانات، وشفافية المعايير المعتمدة، وكذا بمدى قدرة الجمعيات والنوادي على إعداد ملفات طلب الدعم بما يتوافق مع القوانين والتنظيمات المعمول بها. كما تُطرح إشكالات تتعلق بكفاءة المتابعة والتقييم، وغياب أحياناً العدالة في التوزيع، مما يؤدي إلى تضرر بعض الفاعلين المحليين وشعورهم بالتهميش. وانطلاقاً من بحثنا هذا فقد ارتأينا في دراستنا هاته الوقوف على آليات الصندوق الولائي في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية حيث قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى سبعة فصول:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة واحتوى على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، أهداف وأهمية الدراسة، فرضياتها وتحديد لكلماتها الدالة والدراسات السابقة والمثابرة التي اعتمدنا عليها.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى مفهوم ومهام الصندوق الولائي ومساهمة البلدية والولاية فيه وتشكيلة وسير وتنظيم مجلس التسيير إضافة إلى شروط التمويل وعقد برنامج.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى مفهوم وأهمية وأهداف وأشكال وأنواع التمويل إضافة إلى مفهوم التمويل الرياضي وأنواع مصادره ثم عرجنا على التمويل الرياضي في الجزائر.

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى الجمعيات والنوادي الرياضية ومختلف القوانين التي تؤطرها.

الفصل الخامس: تطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة فتضمن الدراسة الاستطلاعية ومنهج الدراسة فمجتمع وعينة البحث وبعدها أساليب جمع البيانات والخصائص السيكمترية وأدوات الدراسة وتصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية وفي الختام خطوات إجراء الدراسة الميدانية.

الفصل السادس: تضمن عرض النتائج وتحليلها ثم مناقشة هذه النتائج في ظل فرضيات الدراسة.

الفصل السابع والأخير: شكل الاستنتاج العام والاقتراحات والفرضيات المستقبلية وفي النهاية قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق الخاصة بالبحث.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة:

تشكل الرياضة في طابعها الإنساني امتداداً للقيم الإنسانية وفضاء لتعزيزها والتي تتجاوز كل الحدود الجغرافية والعرقية والإيديولوجية والسياسية.

وتعتبر الرياضة من أهم المجالات التي تساهم في تنمية المجتمع، خاصة في فئة الشباب، إذ تمثل وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، هذه الممارسة الرياضية يجب أن تكون تحت هيكلة الجمعيات والنوادي الرياضية إذ تعد الجمعيات والنوادي الرياضية محركاً أساسياً لتطوير الرياضة المحلية وتعزيز القيم الاجتماعية بين الشباب ذلك لأنها تساهم من خلال نشاطاتها إلى ترقية وتحسين اختصاص أو عدة اختصاصات رياضية، تربية الشباب، حماية أخلاقيات وأدبيات الرياضة والروح الرياضية والحكم الراشد وتدعيم التماسك الاجتماعي والتضامن الوطني. (قانون 13_05).

ويلعب التمويل في المجال الرياضي دوراً هاماً، كما يعتبر من أهم المشاكل الموجودة به والتي تؤثر بالسلب على إتاحة الفرص للهيئات الرياضية بمختلف أنواعها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، ولهذا فمشكلة التمويل في الرياضة من أكبر المشاكل المؤثرة التي تواجه القادة والمسؤولين الرياضيين في الوقت الحالي (الشافعي، 2006، ص 17).

ويرى (بوصلاح،) 2012 إلى أنّ التمويل الحكومي والتمويل الذاتي من المصادر الأساسية لتمويل الأندية في الجزائر وأنّ التنوع في المصادر الأساسية لعملية التمويل ووضع إستراتيجية واضحة للتمويل في المجال الرياضي يؤدي إلى تطوير مستوى كرة القدم الجزائرية التي تعاني من عدة مشاكل منذ عدة سنوات. إلا أن محدودية الموارد المالية والتقنية غالباً ما تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها واستمرارية نشاطاتها وفي هذا الإطار يبرز الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية كإحدى أهم الوسائل الداعمة لهذه الهيئات وهو أنجع وسيلة لتمويل القطاع الرياضي على المستوى المحلي، وهو جهاز لدعم وتنمية وترقية النشاطات الرياضية والشبابية كما أنه أداة متميزة بل ضرورة لتطبيق برامج القطاع المسطرة لفائدة الشباب (مرسوم تنفيذي رقم 96_123).

إذ يلعب دوراً أساسياً في دعم الجمعيات والنوادي الرياضية المحلية، من خلال توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع رياضية تهدف إلى تحفيز الشباب على المشاركة في الأنشطة الرياضية وتنميتها.

لكن رغم أهمية هذا الصندوق في دعم الرياضة المحلية، يواجه العديد من التحديات المتعلقة بآليات التوزيع، الشفافية، الفعالية، وملئمة المشاريع الرياضية المدعومة مع احتياجات المجتمع المحلي.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الصندوق تظهر تساؤلات حول مدى فعاليته في تحقيق أهدافه. هذا ما قادنا إلى طرح التساؤل العام الآتي:

هل يوجد دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية؟

هذا التساؤل العام يقودنا إلى طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- هل توجد آلية قانونية للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية؟
- هل تستفيد الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية؟
- هل هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

للسندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية دور في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية؟

الفرضيات الجزئية:

(1) توجد قوانين للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية.

(2) تستفيد الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.

(3) هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

من المؤكد أن لكل دراسة أهدافا محددة يضعها القائمون على البحث قصد الوصول إلى نتائج مرضية ومقنعة، وكذلك من أجل إعطاء تفسيرات لبعض الحقائق التي كانت مبهمة وغامضة على البعض ومن خلال هذه الدراسة نريد الوصول إلى:

- إعطاء العلاقة القائمة بين الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية والجمعيات والنوادي الرياضية.

- إعطاء صورة عامة لقوانين وآليات استفادة الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.

- دور دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين نتائج الجمعيات والنوادي الرياضية.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية في موضوع بحثنا في استظهار الدور الفعال الذي يقدمه الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية للنهوض بالرياضة بصفة عامة ودعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية بصفة خاصة وذلك للأهمية البالغة التي تلعبها الجمعيات والنوادي الرياضية بالنسبة للمجتمع، من خلال توعية الشباب والاهتمام بهم من جميع النواحي وتوظيف مؤهلاتهم وخبراتهم واستظهار قدراتهم لكونهم يمثلون الفئة الحيوية داخل المجتمع.

خامسا: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1) الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية:

يشكل الصندوق الولائي الذي يحكمه المرسوم التنفيذي رقم 96 - 123 المؤرخ في 1996/04/06 جهازًا لدعم وتنمية وترقية النشاطات الرياضية والشبابية، أنه يمثل أداة متميزة بل ضرورة لتطبيق برامج القطاع المسطرة لفائدة الشباب، وكل الحركة الجمعوية على المستوى المحلي.

يعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاضع لوزارة الشباب والرياضة، ويحكمه المرسوم التنفيذي رقم 96 - 123 المؤرخ في 1996/04/06 المحدد لطبيعة مساهمة الولايات والبلديات ومبلغها في تمويل الصناديق الولائية لترقية مبادرة الشباب والممارسات الرياضية.

إجرائيا: هو صندوق تابع لوزارة الشباب والرياضة يكمل عمل الدولة ويعززها في ميدان الشباب والرياضة يأخذ إعاناته من الولاية والبلدية وظيفته تمويل الجمعيات الرياضية على مستوى الولاية التابعة لها.

(2) التمويل:

التعريف اللغوي: التمويل في اللغة مشتق من الجذر مول ويعني تزويد الشيء بالمال أو الموارد اللازمة لتحقيق غرض معين (ابن منظور 2009 ص 119).

التعريف الاصطلاحي: التمويل هو توفير الأموال اللازمة للاستثمار أو التشغيل سواء من مصادر داخلية أو خارجية (قاموس الاقتصاد 1985 ص 84).

التعريف الإجرائي: التمويل هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تستطيع المؤسسة من خلالها تلبية حاجياتها من رؤوس الأموال لدفع أو تطوير مشروع ما.

(3) التمويل الرياضي:

التمويل الرياضي هو العملية التي يتم من خلالها تأمين الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع والأنشطة الرياضية، مع تحقيق التوازن بين الجوانب المالية والرياضية. (أحمد حسن درويش 2015 ص 45)
إدارة الموارد المالية في المجال الرياضي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالرياضة (محمد عبد الحميد السيد 2013 ص 112).

التعريف الإجرائي: التمويل الرياضي هو عملية البحث عن الموارد المالية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي، حيث يلعب دورا مهما في حل المشاكل الموجودة على مستوى الأندية من الناحية المالية.

(4) الجمعيات:

الجمعية هي تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة، يعملون بشكل تطوعي لتحقيقها ضمن إطار قانوني محدد. (أحمد محمود سلامة 2010، ص 23).

الجمعية هي تنظيم اجتماعي تطوعي يتم تأسيسه من قبل مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق منفعة عامة أو خاصة، وفق إطار قانوني ينظم عملها (عبد الفتاح الشافعي، 2011، الصفحة 45).

التعريف الإجرائي: هي كيانات قانونية تنشأ بمبادرة من مجموعة من الأفراد لتحقيق غايات اجتماعية، ثقافية، رياضية، أو إنسانية، بشكل تطوعي ودون السعي إلى تحقيق الربح.

(5) الأندية الرياضية:

النادي الرياضي هو هيئة رياضية اجتماعية يتم إنشاؤها لتوفير الفرص للأفراد لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية، والمساهمة في تنمية الرياضة على المستوى المحلي أو الوطن (محمد عبد الحميد السيد 2012 ص 57).

النادي الرياضي هو مؤسسة رياضية اجتماعية تهدف إلى تنظيم الأنشطة الرياضية وتنميتها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لممارستها، مع التركيز على تحقيق الأهداف الرياضية والاجتماعية لأعضائها. (مصطفى عبد السلام 2014 ص 89).

التعريف الإجرائي: الأندية الرياضية هي مؤسسات رياضية متخصصة تهدف إلى توفير بيئة مناسبة لممارسة الأنشطة الرياضية بمختلف أنواعها، وتطوير المهارات البدنية والفنية للأفراد. تعمل هذه الأندية على تعزيز القيم الرياضية والاجتماعية، كما تساهم في إعداد الفرق الرياضية للمشاركة في المنافسات المحلية والدولية.

سادسا: الدراسات السابقة والمثابرة:

حاول الباحث الاطلاع ما وصل إليه سابقوه أو لتجنب التكرار لينطلق من حيث توقفوا والمواضيع التي تطرقت للتمويل والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب قليلة، ومن البحوث السابقة التي هي في نفس منوال بحثنا نجد:

الدراسة الأولى:

دراسة الطالبة شريفي سلمى إعداد مذكرة ماجستير تحت عنوان "أساسيات التمويل والإدارة المالية في المؤسسة الرياضية " في معهد التربية البدنية والرياضية فرع إدارة وتسيير رياضي بالجزائر سنة 2006/2007 وقد تم طرح الإشكال كالآتي:

هل تتم وظيفة إدارة الموارد المالية في المؤسسة الرياضية بكفاءة؟

وما هي آليات تحصيل وتسيير رؤوس الأموال برشد لتنمية نتائج المؤسسة الرياضية؟

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وللتحقق من فرضيات الدراسة واختبار مدى صحتها قام الباحث باستخدام وسيلتين للبحث العلمي هما: الاستبيان الموجه للأعضاء المديرين في هذه المؤسسات الرياضية، وكذلك المقابلة بطرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة لمدراء هذه الأندية للسماح للمقابلين بالتعبير بكل حرية عن آرائهم وأوضاعهم التي تلمح إلى السلوك الإداري في القطاع المالي.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

ولقد بينت نتائج الدراسة احصل عليها عن طريق الاستبيان والمقابلة أن الهيئات الرياضية الجزائرية تعاني من فجوات كبرى في التنظيم داخل الهيئات الرياضية والنشاط الإداري الكائن فيها، وإلى جانب التمويل وأساليب تسير الموارد المالية، حيث الخلل شوهد من كل جوانب التنظيم القانوني، الذي لا يزال يفقد بعض النصوص المفصلة حيث مضمونها عام، وكذا من التسيير لعدم خضوع الأعمال الرياضية لإدارة سليمة، ينعكس أداؤها على المستوى الفني لهذه الهيئات.

أما فيما يتعلق بنطاق التمويل وتسيير الموارد المالية في المؤسسة الرياضية فإن الإمكانيات ضئيلة نسبة إلى المتطلبات المتزايدة للقيام بالنشاط البدني الرياضي، حيث أن الميزانيات تعرف عجزا مستمرا في معظم الأندية، ولا تسجل أرباحا إلا في حالات جد قليلة.

الدراسة الثانية:

أطروحة الطالبة شريفي سلمى مقدمة لنيل دكتوراه علوم في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية "أساسيات التمويل والإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسات الرياضية" 2012/2011.

انطلقت إشكالية هذه الدراسة من التساؤل العام والمتمثل في هل تتم وظيفة إدارة الموارد المالية في المؤسسة الرياضية الجزائرية وفق سياسات إستراتيجية وبكفاءة وما آليات تحصيل وتسيير رؤوس الأموال وبرشد لتنمية نتائج المؤسسة الرياضية؟

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة في الهيئات الإدارية للأندية الرياضية الجزائرية وخاصة منها الأندية المحترفة وتم اختيار أفراد العينة قيد الدراسة بالطريقة العشوائية والبالغ عددهم 52 عضو.

وعمد الباحث إلى استخدام استمارة الاستبيان في عملية جمع البيانات وكذا المقابلة الشخصية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود خلل من كل جوانب التنظيم القانوني الذي لا يزال يفترق إلى بعض النصوص المفصلة.
- التهميش الكلي لوظيفة الإدارة المالية في الأندية الرياضية.
- دخول النشاط البدني الرياضي في الجزائر الصناعة الرياضية الذي من شأنه تحسين المردود المادي وترشيد القرارات.

الدراسة الثالثة:

كما اطلعنا أيضا لدراسة مذكرة من إعداد الطالبة " شنوفي خيرة " تحت عنوان " تقييم التمويل العمومي للرياضة الجزائرية " لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أثناء الموسم الجامعي 2011/2012 ومن أهداف هذه الدراسة:

- معرفة التغيير الجذري الذي شهدته الرياضة العالمية منذ بداية الخمسينيات.
 - معرفة المعادلة الجديدة للرياضة " اقتصاد الرياضة.
 - الاطلاع على الواقع التمويلي للرياضة في الجزائر.
 - المقارنة بين التغيرات الحاصلة في ميدان الرياضة العالمية وما تشهده الرياضة الجزائرية.
- وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طريقة استعراض البحث باعتباره يتضمن الشق النظري والتطبيقي لتحليل البيانات المتوفرة، وكانت عينة الدراسة التي استخدمها الباحث هو دراسة حالة فريق وداد أمال تلمسان.

وقد توصل صاحب الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إيجاد أن الفريق يبقى دائما يعاني من مشاكل العجز في الميزانية الذي يخلق العديد من المشاكل كمثال لحد الآن لا زال النادي في نزاعات مالية لعدم سداد أجور بعض اللاعبين ويرجع دائما السبب إلى نقص التمويل الذي أصبح أسطوانة يردها الجميع دون البحث عن الأسباب الأخرى، فتنوع النوادي الرياضية في الجزائر من الناحية الاقتصادية والقانونية له التأثير المباشر على طريق تسييرها، فالمسير الرياضي يجد نفسه في صلب البحث عن الموارد المالية والتنظيم المحكم لكن بالرجوع إلى التسيير الاقتصادي، فالمسير والأمين العام من أبرز العناصر المؤثرة على تنظيم وتطوير الجمعية أو النادي.
- إن الاتجاهات المختلفة عن إدارة وتسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق والمشكلات الناجمة عن ممارسة الأنشطة الرياضية تفرض إعادة النظر في عدة نقاط باعتبار إن زيادة النفقات العمومية ليست المخرج الوحيد للأزمة الرياضية في الجزائر.

- دراسة المشروع الاحترافي بمقاييس فعالة كحل للخروج من أزمة الديون المتراكمة لمعظم أندية كرة القدم الجزائرية، بمعنى كيفية التعامل الإداري مع الأندية الرياضية خلال الانتقال إلى الاحترافية وذلك لتنمية الموارد المالية الذاتية دون الاعتماد الكلي على مصادر التمويل العمومي.

الدراسة الرابعة:

دراسة " بوصلاح النذير " تحت عنوان " مصادر تمويل الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم"، كلية التربية البدنية والرياضية جامعة المسيلة، مقال منشور في مجلة الإبداع الرياضي، العدد 05 ، أفريل 2012 ، ص

321, 346.

حيث كانت أهداف الدراسة:

- التشخيص والبحث عن مصادر التمويل التي تتبعها أندية الرابطة المحترفة الأولى.
 - الوصول إلى معرفة ما إذا كان تمويل الدولة يعتبر كأحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم في عملية التمويل.
 - الوصول إلى معرفة ما إذا كان التمويل الذاتي يعتبر كأحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم في عملية التمويل. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وكان مجتمع البحث متمثل في رؤساء الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم، رؤساء المجالس الشعبية البلدية مكان تواجد الأندية الرياضية المحترفة، والذين يساهمون في عملية التمويل حسب رؤساء الأندية، واستخدم الباحث عينة الحصر الشامل، واستعمل الاستبيان في عملية جمع البيانات.
- ومن النتائج المتوصل إليها:
- الإعانات المقدمة من الدولة جد مهمة للأندية الرياضية المحترفة، فهي تنعكس بشكل إيجابي في دخول عالم الاحتراف، لكنها تبقى مجرد مرحلة انتقالية لان الأندية مجبرة على تنويع مصادر تمويلها.
 - بالنسبة للتمويل الذاتي نجد الأندية تعمل على تنويع مواردها ومصادرهما وهو ما انعكس على مستواها ونتائجها، خاصة في وجود قوانين تساعد على تشجيع التسويق والاستثمار في المجال الرياضي مما ساعدها على التمويل الذاتي.

الدراسة الخامسة:

من إعداد الطالب "العابدي ياسين" تحت عنوان "استقطاب مصادر تمويل جديدة لمواجهة التحديات المالية للأندية الرياضية" دراسة ميدانية لبعض أندية القسم الوطني الثاني لكرة القدم ضمن نيل شهادة الماستر العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة 2016 \ 2015 .

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى إيجاد تخطيطات وسياسات مالية فعالة لتمويل الأندية الرياضية وتحسين طرق تسيير واستغلال المنشآت وتطوير أساليب الإدارة الرياضية كذلك إبراز أهمية الكفاءات المهنية في مجال التسيير المالي ومواجهة التحديات إضافة لإيجاد فرص لتوظيف الأموال والإمكانيات اللازمة لحل أزمات النوادي.
- من أهم النتائج التي توصل إليها:
- يمكن للأندية الرياضية أن تستقطب مصادر تمويلية جديدة وذلك لمواجهة التحديات المالية التي تواجهها.
 - التسيير المالي الذي تنتهجه معظم الأندية الرياضية لا يساعدها على مواجهة التحديات المالية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

- تعاني الأندية الرياضية من نقص التمويل بالمنشآت الرياضية ومما يؤثر عليها ماديا .
- تغفل معظم الأندية الرياضية أن التسويق له دور وأهمية كبيرة في توفير الدخل المادي للأندية.

الدراسة السادسة:

من إعداد الطالبة " بن عكي نادية " تحت عنوان " سياسة التمويل المالي والانعكاسات على المردود الرياضي " لنيل شهادة الماجستير في علوم ونظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3 معهد التربية البدنية والرياضية أثناء الموسم الدراسي 2008/2007

وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار فعاليات التمويل المالي باعتباره المحرك الأساسي في متابعة النادي الرياضي لنشاطه وتطوره وازدهاره، وتشجيع الأندية الرياضية لانتهاج طرق جديدة للتمويل الرياضي، كالاكتفاء على الخصوصية والرعاية الرياضية والتسويق الرياضية، وكذلك إبراز الكفاءات المهنية في مجال التسيير المالي.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، واعتمد على أدوات البحث على استمارة الاستبيان الموجه إلى رؤساء الأندية الرياضية، والاعتماد على النسب المئوية واختبار كاف تربيع في التحليل الإحصائي.

وأجريت الدراسة على عينة تضم (18) نادي لكرة القدم من أصل الأندية التي تنشط في البطولة الوطنية للقسم الممتاز.

ومن أهم نتائج البحث التي توصل إلى الباحث:

- التمويل الذي تمنحه الدولة للأندية الرياضية منتظم وغير كافٍ مقارنة بنشاط النادي.
- عدم وجود إطار قانوني يوطر العملية للحصول على التمويل لغير الدائم.
- عدم وجود حوافز للجهات المانحة للدعم المالي وكانت مؤسسات اقتصادية أو غيرها.
- المصادر الدائمة التي تمنحها الدولة، الجماعات المحلية ووزارة الشباب والرياضة، كلها لا تكفي لتغطية احتياجات النوادي الرياضية.
- الأندية الرياضية تفتقر إلى التسيير أكثر من التحصيل المادي.

الدراسة السابعة:

دراسة نويري بوبكر وبن البار سعيد تحت عنوان دور مديرية الشباب والرياضة في تسيير وتطوير الجمعيات والنوادي الرياضية مقال منشور في مجلة الإبداع الرياضي المجلد رقم 11 العدد رقم 01 مكرر سنة 2020 الصفحة 354/340.

حيث كانت أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة القائمة بين مديرية الشباب والرياضة والجمعيات والنوادي الرياضية.
 - إعطاء صورة عامة لمديرية الشباب والرياضة في ضبط أعمال الجمعيات والنوادي الرياضية.
 - شرح العملية التنظيمية القائمة بين مديرية الشباب والرياضة والجمعيات والنوادي الرياضية.
- وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع هذه البحوث وكان مجتمع البحث كل الجمعيات والنوادي الرياضية المتواجدة والنشطة في مختلف بلديات ولاية المسيلة ممثلة في رئيس أو أحد المسيرين في الجمعية أو النادي الرياضي. حيث قام الباحثان باختيار عينة بحثهم بطريقة عشوائية أي أنهم لم يخصص العينة بأي خصائص أو مميزات (المستوى الدراسي، السن، الخبرة)..... والعينة تتكون من (40) فردا من رؤساء الجمعيات والنوادي الرياضية المتواجدة والنشطة في مختلف بلديات ولاية المسيلة.

ومن النتائج المتوصل إليها:

- أن أغلبية الرؤساء على كامل الداراية لهذا القانون وإعطائه قيمة واهتمام، كي يكون هناك انضباط وتسيير بطريقة جيدة.
- تلعب مديرية الشباب والرياضة دورا مهما في توجيه وتمويل النوادي والجمعيات الرياضية.
- أن لتسيير مديرية الشباب والرياضة له تأثير على النتائج المحصل عليها بالنسبة للجمعيات والنوادي الرياضية وهذا من خلال علاقة التنظيم والتسيير ويرجع لها الفضل في ذلك.

التعليق على الدراسات:

استعرض الطالب مجموعة من الدراسات السابقة والتي كان لها صلة بموضوع الدراسة الحالي ومن خلال اطلاعنا وتفحصنا لهذه الدراسات تبين أنها تناولت في مجملها نقاط أو جانب من جوانب دراستنا ولا توجد دراسة تعرضت لموضوع بحثنا كوحدة واحدة وقد تبين للباحث أيضا بعد مراجعة الدراسات السابقة ما يلي:

- أن كل الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي واستعملت نفس الأداة الميدانية ألا وهي الاستبيان والمقابلة.

- معظم الدراسات السابقة ركزت على التمويل المالي ودوره في استدامة الأندية الرياضية.
- معظم الدراسات السابقة تم التطرق فيها إلى دور التسيير المالي في الحد من الأزمات المالية للأندية الرياضية.

- معظم الدراسات السابقة أبرزت الدور الذي تقوم به الدولة في عملية تمويل الأندية الرياضية.

أوجه التشابه والاختلاف:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة التي تم عرضها فيما سبق تم التوصل إلى مجموعة من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وقد تمثلت فيما يلي:

(1) العنوان:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة التي تم عرضها يتضح لنا عدم وجود دراسة مطابقة تماما لموضوع الدراسة الحالية إذ نجد أن الدراسات السابقة قد تناولت متغير من متغيرات دراستنا الحالية.

(2) أهمية الدراسة:

من أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية أنها كلها اهتمت بموضوع التمويل المالي ومصادره وأخذت الأندية الرياضية كعينة أساسية للدراسة، إضافة لاستخدام نفس الأداة الميدانية ألا وهي الاستبيان.

(3) منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في جميع الدراسات وهو ما تم استخدامه في الدراسة الحالية.

(4) مجتمع البحث والعينة:

اتفقت جميع الدراسات تقريبا في مجتمع البحث والذي كان الأندية الرياضية وهو ما توافق مع الدراسة الحالية.

(5) الأداة المستخدمة:

تم استخدام أداة الاستبيان في الدراسات المشار إليها سابقا وهو ما يتفق مع دراستنا الحالية التي تم الاعتماد فيها على الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

(6) النتائج:

أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال استعراض الدراسات السابقة والتي لها علاقة مباشرة في دراستنا ويمكن الاستفادة منها:

- الفرق تبقى دائما تعاني من عجز في ميزانياتها الذي يخلق العديد من المشاكل.
- تقييم مدى تحقيق الدعم الحكومي لأهدافه
- تحليل الفجوات بين الدعم المقدم واحتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية.

سابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في عملية البحث العلمي إذ أنها تكشف جذور الدراسة وتؤدي إلى فهم ما تناوله بخصوصها، وتوفر الخلفية العلمية للباحث للبدء في دراسته، فلقد ركزت الدراسات السابقة على واقع التمويل المالي في المؤسسة الرياضية بصفة عامة، في حين أن الدراسة الحالية جاءت لتركز على تمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية للجمعيات والنوادي الرياضية. فقد كانت الانطلاقة على ضوء نتائج هذه الدراسات السابقة وقد ساعدتنا في النقاط التالية:

- تحديد وضبط موضوع ومتغيرات الدراسة.
- بناء إشكالية الدراسة من خلال إثرائه بالمعلومات والبيانات اللازمة.
- تحديد وصياغة أهداف الدراسة.
- تزويدنا بكم هائل من المعلومات التي أفادتنا في الجانب النظري.
- تحديد المنهج الملائم لطبيعة الدراسة.
- تحديد أدوات جمع البيانات التي سوف نستخدمها في دراستنا.
- تحديد الأسلوب الإحصائي الملائم للدراسة.

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

- أولاً: مفهوم الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة.
- ثانياً: مساهمة الولاية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة.
- ثالثاً: مساهمة البلدية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة.
- رابعاً: مهام الصناديق الولائية لدعم مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.
- خامساً: تشكيلة مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.
- سادساً: سير وتنظيم مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.
- سابعاً: شروط التمويل.
- ثامناً: عقد برنامج

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

تمهيد:

يُعتبر الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية أداة فعّالة لدعم التنمية الرياضية والاجتماعية على المستوى المحلي. يهدف هذا الصندوق إلى تمويل المشاريع والمبادرات التي تساهم في تعزيز النشاطات الرياضية وتنمية قدرات الشباب، بما يتماشى مع السياسات الوطنية لتطوير الرياضة والشباب.

حيث يعمل على توفير الدعم المالي واللوجستي للمبادرات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية الرياضية، تنظيم الفعاليات، وتطوير المواهب الشابة. كما يُساهم في تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الرياضية، مما يساهم في نشر ثقافة الرياضة والوقاية من الآفات الاجتماعية.

لهذا يُعد هذا الصندوق جزءاً من الجهود الحكومية الرامية إلى تمكين الشباب وتعزيز دورهم في بناء مجتمع صحي ومزدهر، من خلال تشجيع الممارسات الرياضية كوسيلة للتنمية الشخصية والاجتماعية.

أولاً: مفهوم الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة :

يشكل الصندوق الولائي الذي يحكمه المرسوم التنفيذي رقم 96-123 المؤرخ في 06/04/1996 جهازاً لدعم وتنمية وترقية النشاطات الرياضية والشبابية فقد تبين من خلال هذه النتائج المسجلة إلى حد الآن، أنه يمثل أداة متميزة بل ضرورة لتطبيق برامج القطاع المسطرة لفائدة الشباب، وكل الحركة الجمعوية على المستوى المحلي.

ثانياً: مساهمة الولاية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة:

أبقى قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، على نسبة 7% من الرسوم المحلية المباشرة لفائدة الصندوق الولائي، بمعنى أنه لم يحدث أي تغيير على النصوص التنظيمية المحددة للإجراءات المحاسبية والمالية.

ثالثاً: مساهمة البلدية في الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب والرياضة:

تبقى الإجراءات المحاسبية والمالية للمساهمة في الصندوق الولائي على ما كانت عليه في السابق إلا نسبة 7% من الرسوم المحلية المباشرة وبعد طرح نسبة الاقتطاع المقدرة ب 2% لصندوق الضرائب وعشر 1/10 . الدفع الجزافي ستخفيض إلى 4% طبقاً للأحكام الجديدة لقانون المالية التكميلي لسنة 2001 [تعليمية وزارية مشتركة رقم 002].

تدفع المساهمات المنصوص عليها سنوياً في المادة 2 من المرسوم التنفيذي 96-123 إلى صندوق الولاية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية بموجب حوالة يعدها الآمرون بالصرف المعنيون باسم أمين خزينة الولاية غير الشخصي.

الوالي هو الأمر بصرف الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية. (المادة 110 من الأمر رقم 95-09).

رابعاً: مهام الصناديق الولائية لدعم مبادرات الشباب والممارسات الرياضية:

دون المساس بصلاحيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المخصصة لها في هذا الميدان بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها، تضطلع الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية بمهام تكمل عمل الدولة وتعززه في ميدان الشباب والرياضة وتدعم كل هياكل الحركة الجمعوية المكلفة بالممارسة الرياضية والتنشيط الرياضي والتربوي والترفيهي المعتمدة قانوناً.

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

وتتولى بهذه الصفة ما يأتي:

- تجمع وتسير المساهمات السنوية التي تدفعها الولايات والبلديات بعنوان مشاركتها في تمويل أعمال ترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.
- تشارك في تمويل تنظيم التظاهرات الرياضية والشبابية.
- تساهم في تمويل أي مشروع يتعلق بقطاع بالشباب والرياضة ويهدف إلى ادماج الشباب اجتماعيا ومهنيا.

خامسا: تشكيلة مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات

الرياضية:

يسير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية مجلس تسيير يرأسه الوالي ويكون من:

- مدير الشباب والرياضة.
- مدير مركز إعلام الشباب وتنشيطه.
- ممثل مركز إعلام الشباب وتنشيطه.
- ممثل مرصد الرياضة في الولاية.
- كاتب مرصد الرياضة في الولاية.
- ممثل الإدارة المحلية المكلفة بالمالية.
- رئيسي جمعيتين من جمعيات أنشطة الشباب في الولاية.
- رئيسي (02) رابطتين رياضيتين في الولاية.
- مدير المكتب المتعدد الرياضات في الولاية إن اقتضى الأمر ذلك.
- ممثل المجلس الشعبي الولائي
- رئيس المجلس الشعبي البلدي الموجود في المكان الرئيس الذي تكون فيه الولاية، في حالة غياب الوالي أو حدوث مانع له، يرأس مجلس التسيير مدير الشبيبة والرياضة في الولاية المعنية) عبيد لخضر 1997 ص 118/119).

يعين الوزير المكلف بالشباب والرياضة بمقرر أعضاء مجلس تسيير الصندوق لمدة 3 ثلاث سنوات

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

في حالة شغور منصب عضو من أعضاء المجلس يعين عضو جديد حسب الأشكال نفسها لفترة العضوية الباقية.

تنتهي عضوية الأعضاء المعيّنين بانتهاء الوظائف التي عينوا بسببها (المادة 5 من القرار 26) .

سادسا: سير وتنظيم مجلس تسيير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة

الرياضية:

(1) السير:

يجتمع المجلس مرة واحدة في 15 يوم وعدة مرات بناء على طلب رئيسه أو 3/2 أعضائه (المادة 7 من القرار 26) .

يجتمع المجلس إلا إذا كانت أغلبية الأعضاء حاضرين أما إذا لم تتوفر النصاب القانوني فإن المجلس يجتمع بعد 08 ثمانية أيام ويداول مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

تأخذ قرارات المجلس عن طريق مداولات أغلبية الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس (المادة 8 من القرار 26) .

تدون مداولات المجلس في محاضر وتصبح نافذة بعد تصديقها من طرف الوالي (المادة 9 من القرار 26).

(2) التنظيم:

أجهزة المجلس هم:

- الجلسة العلانية.
- الرئيس.
- الأمانة.
- اللجنة الولائية المكلفة بدراسة وتوزيع الإعانات والمساعدات (المادة 10 من القرار 26) .

أ) الجلسة العلانية:

تشكيلة وكيفيات سير الجلسة العلانية هي تلك المحددة طبقا للمواد 3-4-5-8-9 من هذا النظام الداخلي (المادة 11 من القرار 26) .

ب) الرئيس: يكلف رئيس المجلس بـ:

- تمثيل الصندوق الولائي.
- يأمر بصرف مصاريف الصندوق الولائي.

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

- السهر على احترام تطبيق النظام الداخلي للمجلس.
- تسيير مداولات المجلس.

- السهر على السير الحسن للمجلس وعلى انضباط المناقشات.
- تحديد جدول أعمال المجلس. (المادة 12 من القرار 26).

ج) الأمانة:

تكون أمانة المجلس من مصالح مديرية الشبيبة والرياضة للولاية (المادة 13 من القرار 26).
تكلف الأمانة تحت سلطة رئيس المجلس بـ :

- السهر على حسن تحضير وتنظيم المجلس.
- حفظ تقارير المناقشات المجلس والأجهزة وكذا الوثائق التي يحضرونها.
- التكفل بكل عمل إداري أو تقني مرتبط بأشغال المجلس (المادة 14 من القرار 26).
- يشارك مسؤول الأمانة في أعمال المجلس بصوت استشاري (المادة 15 من القرار 26).

د) اللجنة الولائية المكلفة بدراسة وتوزيع الإعانات والمساعدات:

ترأس اللجنة الولائية المكلفة بدراسة وتوزيع المساعدات والإعانات من طرف مدير الشباب والرياضة (المادة 16 من القرار 26). وهي مكلفة بـ:

- دراسة محضر المصلحة المكلفة بكل طلب مساعدة مالية أو إعانة للجمعيات أجهزة أو أشخاص معنية بمبادرات الشباب والممارسات الرياضية.
- فحص في إطار برنامج القطاع العمليات المقترحة للتمويل.
- اقتراح مجلس التسيير مبلغ المساعدات المالية أو الإعانات قصد منحها، كفاءات مداولة الإعانات المقبولة وكذا اقتراح منبع التمويل.
- اقتراح لمجلس التسيير بالمطابقة مع القواعد التي تحكم استعمال الأموال العمومية كل تدابير من شأنها تحسين استعمال الموارد المالية الممنوحة.
- السهر على أن تكون المساعدات المالية والإعانات الممنوحة لاسيما:
 - كونها موجهة للجمعيات الشبانية للطفولة التي تهدف مهامها الأساسية وأغلبية نشاطاتها المبرمجة تعني مباشرة هذه الفئات.
 - خاضع إلى إعداد عقد برنامج.

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

- منحها تحويل خاص ولا يمكنها لذلك أن تكون موضوع تحويل عملية إلى أخرى إلا بعد رأي اللجنة بتقديم الجمعية المعنية تقرير مسبب.
- تشكل اللجنة التي يرأسها مدير الشباب والرياضة من الأعضاء الآتيين:
 - رئيس مصلحة ترقية الشباب.
 - رئيس مصلحة ترقية الممارسات الرياضية.
 - رئيس مصلحة الإدارة والتكوين.
 - مدير مركز إعلام تنشيط الشباب أو ممثله (المادة 17 من القرار 26).
- تحدد كفاءات تسير اللجنة بمقرر من مديرية الشبيبة والرياضة (المادة 18 من القرار 26).

سابعا: شروط التمويل:

لا تقبل أي طلب للإعانة قصد فحصه من طرف اللجنة إذا لم يكن مرفوق بملف إداري من 03 ثلاث نسخ يحتوي على الوثائق والأوراق الآتية ومرسل تحت طابع مديرية الشبيبة والرياضة عن طريق مكتب التنظيم العام.

1) بالنسبة للرابطات والجمعيات الشبابية المحلية:

- طلب إعانة معد من طرف رئيس الرابطة والجمعية.
- القوانين الأساسية للرابطة أو الجمعية.
- نسخة من قرار الاعتماد.
- الحصيلة المالية للسنة الفارطة مصادق عليها من طرف مكتب الجمعية أو جمعيتها العامة.

2) بالنسبة للرابطات والأندية الرياضية المحلية:

- طلب إعانة معد من طرف رئيس الرابطة أو الجمعية.
- القوانين الأساسية للرابطة أو الجمعية.
- نسخة من قرار الاعتماد.
- الحصيلة المالية المعنوية للسنة الفارطة مصادق عليها من طرف المكتب أو الجمعية العامة.
- برنامج النشاط للسنة المعنية.
- تقرير محافظ الحسابات كما هو مقدم للجمعية العامة (المادة 19 من القرار 26).

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

يجب أن ترفق الأوراق والوثائق المذكورة بالمادة 19 أعلاه بكل المعلومات المتعلقة لا سيما:

- الموارد المتعلقة بنشاط الجمعية.
- المساهمات المالية لأعضائه المؤسسين والمنخرطين.
- الإعانات الخارجية على القطاع.
- الهبات والوصاية. (المادة 20 من القرار 26)

ثامنا: عقد برنامج:

يعتبر عقد برنامج الوثيقة المرجعية التي تربط الأطراف المتعاقدة ويمضي عليها بقرار مجلس التسيير ويوقع عليه مدير الشباب والرياضة رئيس وأمين الخزينة للرابطة أو الجمعية الشبابية أو الرياضية (المادة 21 من القرار 26).

الفصل الثاني: الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية

خلاصة:

يُعد الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية آلية تمويلية هامة تدعم التنمية الرياضية والاجتماعية على المستوى المحلي. يهدف إلى تمكين الشباب من خلال توفير الدعم المالي للمشاريع الرياضية والثقافية، وتحفيزهم على المشاركة في الأنشطة التي تعزز من قدراتهم البدنية والذهنية.

يُركز الصندوق على تطوير البنية التحتية الرياضية، تنظيم الفعاليات والأنشطة المحلية، ودعم الجمعيات والأندية الرياضية. كما يُسهم في نشر ثقافة الرياضة بين الشباب، ويعمل على الوقاية من الآفات الاجتماعية عبر تشجيع الممارسات الصحية.

بفضل هذا الصندوق، تُتاح فرص متزايدة للشباب للمشاركة في الأنشطة الرياضية، مما يعزز من دورهم في بناء مجتمع متماسك ومستدام. يُعد الصندوق أداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بالشباب والرياضة.

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

أولاً: التمويل.

ثانياً: التمويل في المجال الرياضي.

ثالثاً: التمويل الرياضي في الجزائر.

تمهيد:

التمويل في مختلف صوره وأشكاله بمثابة شريان أي مؤسسة مهما اختلف نشاطها، فهي بحاجة ماسة إليه من أجل استمرار نشاطها، وعملية التمويل هي إمداد المؤسسة أو المنشأة لأموال لتغطية مجمل نشاطاتها ونفقاتها والتي يتم الحصول عليها من مختلف الآليات التمويلية الخاصة بكل مؤسسة.

ويعتبر التمويل المحرك الأساسي لمختلف الأنشطة في المجال الرياضي وتطويرها ومتابعة الأندية الرضوية وازدهارها ومازالت تعتبر من أهم المعوقات وضمن المشكلات المستعصية التي تتخبط فيها العديد من المؤسسات والأندية والهيئات الرياضية في تحقيق غاياتها وأهدافها.

إن عملية البحث عن الموارد المالية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي أصبحت معضلة حقيقية لمواجهة ومجابهة متطلبات الرياضة كما وأن لهذه الأخيرة دورا بارزا في حل مختلف المشكلات الموجودة على مستوى مختلف المؤسسات والهيئات والأندية الرياضية من خلال وضع جملة من الآليات والتدابير بمختلف أنواعها سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الانتقالات أو حق التبادل.

أولاً: التمويل:

1-1) تعريف التمويل:

أ) لغة: التمويل في اللغة العربية مشتق من الجذر "م-و-ل"، ويعني تزويد الشخص أو المؤسسة بالمال. يُقال: "مَوَّلَ الشخصُ المشروعَ"، أي قَدَّم له المال اللازم. (عبد الله المعيدي 2017 ص 19).

ب) اصطلاحاً: يمكن تعريف التمويل بأنه عملية شبه تلقائية تقوم بها المنظمة وتسعى للحصول على الأموال واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً، في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار (حسن أحمد شافع، إبراهيم عبد المقصود 2004 ص 81).

التمويل هو علم وفن إدارة الأموال والموارد المالية، ويتضمن تحديد الاحتياجات المالية، وتوفير الأموال اللازمة، وإدارة التدفقات النقدية لتحقيق أهداف المنظمة (Ross, Westerfield, & Jordan 2018, p. 10).

1-2) أهمية التمويل:

يعتبر التمويل على أنه الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة، فالمؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها (هيثم صاحب عجام 2001 ص 31) وتكمن أهمية التمويل أيضاً في أن أي مشروع من المشاريع الاستثمارية يحتاج إليه طيلة فترة حياته ويظهر دوره بصفة خاصة في أثره على السياسة التنموية للبلاد، بحيث يترتب عليه توفير مناصب شغل جديدة، مما يؤدي إلى تحسين الوضعية المعيشية، وتحقيق الرفاهية للأفراد ومنه بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما أن للتمويل أهمية بالغة في تحديد سياسة البلاد التنموية حيث يعتبر العضو المحرك لتنفيذ المشاريع الاستثمارية على النطاق الذي تسطره الإدارة العليا للمؤسسة، وكل مؤسسة منافسة تقوم بوضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات من أجل البقاء والاستحواذ على مكانة أحسن بين المنافسين). (ناصر دادي عدون 2007 ص 07)

1-3 أهداف التمويل:

يعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة، كحدة المنافسة والرغبة في التوسع لمواجهة الظروف الطارئة، وهو عنصر أساسي لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها، ولهذا لا يمكن لأي مؤسسة أو مشروع أن يحقق أهدافه أو يطبق خطته دون هذا العنصر الحيوي، ويمكن أن نستخلص الأهداف في النقاط التالية:

- يأتي التمويل ليساعد المؤسسة على تسوية توازنها المالي والخارجي.
- تبرز أهمية التمويل في أنه يساعد على تطور النشاط الاقتصادي من خلال خلق
- مشاريع جديدة.
- مساهمته في تفعيل ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.
- له دور كبير في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد (لحسن تريش 2014 ص30)

1-4 أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال للتمويل والتي نذكر منها:

1-4-1 التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صوراً متعددة باختلاف المقترضين مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية.

أ) المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصور هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
- إصدار السندات.
- الائتمان التجاري.
- التمويل الذاتي.

ب) الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة أو أسعار فائدة متباينة.

1-4-2) التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير مباشرة والمتمثلة في الأسواق والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل. ومن أهم مصادر التمويل غير المباشر:

أ) التمويل المحلي:

يعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها.... الخ وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ب) التمويل الدولي:

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية بالإضافة الى البرامج التمويلية الدولية التي هي في شكل إعانات واستثمارات (كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون 2013 ص 38).

1-5) أنواع التمويل:

يمكن تقسيم أنواع التمويل إلى:

1-5-1) تمويل داخلي:

هي تلك الأموال المتولدة والناجمة عن العمليات الجارية للمنشأة أو المؤسسة من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

1-5-2) تمويل خارجي:

يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ذلك أن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات وهي تتطلب وقتا لا يتطلبه استخدام التمويل الداخلي من العمليات الجارية.

ثانيا: التمويل في المجال الرياضي:

2-1) تعريف التمويل الرياضي:

التمويل هو عبارة عن اتفاق بين طرفين، الطرف الأول ويدعى الممول وهو الذي يقدم المال أو قروض معتبرة للطرف الثاني، أما الطرف الثاني فهو الممول، يقوم بخدمات تتمثل في إمكانيات الاتصال أو المقابلة الذي يطلبه الممول والنتائج بطريقة مباشرة من ممارسة الرياضة (المادة 42 من قانون 04-10 من الجريدة الرسمية 2004 ص 32) ويعرف أيضا التمويل الرياضي على انه تلك الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة الرياضية وتخصيص هذه الأموال لتحقيق أهداف المؤسسة، وفقا لإتباع نظام مالي يحقق أفضل النتائج، ومرتبطة بدورة تدفق الأموال داخل المؤسسة الرياضية التي تتمثل في (المساهمون، قروض طويلة وقصيرة الأجل، الاشتراكات، التبرعات والإعلانات) والأنشطة الرياضية الاجتماعية والثقافية والترويجية بالمؤسسة الرياضية، والنتائج المالي من هذه الأنشطة والأصول الثابتة، الناتج المالي عن الحفلات والبطولات والدورات الرياضية، الناتج المالي من إدارة التسويق والأنشطة والخدمات، وإدارة تسويق الأنشطة والخدمات المختلفة بالمؤسسة الرياضية (علي عبد المنعم حجازي، د. حسن احمد الشافعي ص 26) ويعرف التمويل الرياضي أيضا في استعمال الأحداث الرياضية بهدف التحسين من شهرة المؤسسة الممولة وتنشيط صورة علامتها ومنتجاتها، فمن وراء الدعم المادي الذي يقدمه الممول لتظاهرة أو لرياضي أو لنادي يريد الحصول على فائدة مباشرة أو جني أثار إيجابية على مستوى صورة المؤسسة أو علاماتها (السعدني خليل السعدي، كمال درويش 2006 ص 157).

2-2) أنواع مصادر التمويل في المجال الرياضي:

هناك مصادر عديدة ومتنوعة يمكن للأندية الرياضية بصفة خاصة أو الرياضة بصفة عامة الاعتماد عليها في توفير الأموال اللازمة لتوفير القدر الممكن من الأموال لسد حاجياتها، ونذكر منها:

2-2-1) التمويل الذاتي:

في الواقع مصادر التمويل الذاتي في الرياضة عديدة ومجالاتها واسعة ويمكن أن نذكر منها :

- الترخيص باستخدام العلامات والشعارات على المنتجات ووسائل الخدمات .
- الإعلان على الأدوات ووسائل اللاعبين.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعلانات والتبرعات والهبات .

- عائدات انتقال اللاعبين .
- اشتراكات الأعضاء ومساهمات الأعضاء.
- استثمار حقوق الدعاية والإعلان
- إصدار الطوابع التذكارية للمناسبات والأحداث الرياضية.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني للأنشطة والمناسبات الرياضية - .
- عائدات نسبة من قيم سلع يعلن أنها مخصصة لدعم مجال أو هدف رياضي (منير إبراهيم هندي 2009 ص 04).
- استثمار المنشآت الرياضية التي تمتلكها الهيئة .
- عائدات البطولات الكبرى.
- حق استغلال شعار الهيئة.
- عائدات الاحتراف الرياضي المتمثل في بيع اللاعبين داخليا وخارجيا.
- الرعاية الرياضية.
- بيع المنتجات التي تحمل شعار الهيئة.
- المراهنات والتوقعات، الهبات والتبرعات) كمال درويش وآخرون 2013 ص 40.41

2-2-2 التمويل الخارجي:

في حين يصبح فيه التمويل الداخلي غير كاف بالنسبة للمؤسسات وحاجياتها يصبح التمويل الخارجي حتميا بالنسبة لها، ونجد المؤسسة نفسها أمام حلين وهما:

(أ) اللجوء إلى الاستدانة كمصدر تمويل ذي مدة حياته محدودة والذي لا يعطي عادة للأطراف الممولة من التدخل التسيير المؤسسة أو اللجوء إلى الأحوال الخاصة، توزيع رأس المال وهذا من شأنه زيادة التكاليف مع زيادة الكفاءات من جهة وإعادة النظر في هيكلة اتخاذ القرارات في المؤسسة من جهة أخرى .

(ب) نفس الشيء بالنسبة للأندية الرياضية الاحترافية فقد تجاوزت احتياجات الرياضة الاحترافية كل ما يمكن أن تمده طرق التمويل التقليدية (عائدات الدخول إلى المباريات، الإعلان على ملابس وأدوات اللاعبين، حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني) ، لمواجهة الحاجيات ولهذا فإن المشروع سواء كان في فرنسا أو أمريكا فقد سمح للأندية أن تلجأ إلى سياسة التمويل الخارجي من اجل جذب مستثمرين خواص عن طريق الدخول إلى السوق المالية، سوق البورصة، وإصدار الأسهم والشبكة المصرفية والتي تعتبر وسائل فعالة في تطوير

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

النوادي خاصة ذات المردود الرياضي الجيد، كوسائل لدعمها فهي تعتبر بالنسبة لها جوهر عملية الاحتراف (خضار خالد 2011 ص 76).

وهناك أنواع أخرى ومتمثلة في :

أ) التمويل الحكومي:

ويشمل كل الإعلانات المالية والمادية التي تدعم بها الهيئات الرياضية عن طريق المؤسسات الحكومية .

ب) التمويل الأهلي:

ويشمل كل التبرعات المالية أو العينية التي تأتي للهيئة الرياضية عن طريق الأفراد او الشركات أو المؤسسات من داخل أو خارج البلاد (كمال درويش وآخرون 2013 ص 40).

2-3) التمويل الرياضي في الجزائر:

حيث نصت المادة رقم 69 من القانون 89-03 والمادة 95-09 من القانون الجزائري على أن الدولة هي التي تضمن تمويل النشاطات البدنية والرياضية وذلك عن طريق الجماعات المحلية، المؤسسات، المنشآت والهيئات العمومية، إلى أن جاء المشروع وبعد المصادقة عليه في البرلمان وهو قانون 10-04 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1425 الموافق ل 14 أوت سنة 2004 ، المتعلق بالتربية البدنية فألغي قانون 95-09 ويحمل هذا القانون الأهداف والقواعد العامة التي تسير التربية البدنية الرياضية وكذا وسائل ترقيةها وجاء بمواد جديدة يتحدث فيها عن التمويل ومصادره حسب المواد التالية:

المادة 72 : تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة تمويل أو المساهمة في تمويل الأنشطة التالية:

- تعليم التربية البدنية الرياضية.
- المنافسة الرياضية ورياضة النخبة والمستوى العالي.
- تكوين الرياضيين ومستخدم التأطير.
- عمليات الوقاية والحماية الطبية الرياضية.
- إنجاز منشآت رياضية وتقويمها وظيفيا.
- تطبيق مخططات وبرامج البحث في ميدان علوم الرياضة وتكنولوجياها.(قانون رقم 10 - 04 ، مرجع سابق، ص33)
- الرياضة للجميع.
- الممارسة الرياضية الاحترافية وشبه الاحترافية.

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

- مكافحة تعاطي المنشطات.
- التمثيل الدولي.

المادة 73: يتم تمويل الأنشطة المنصوص عليها في المادة 72 ، أخذ في الحسبان المعايير والمقاييس الآتية:

- وضع آليات للتخفيف من التباينات الجهوية.
- ضبط معايير التمويل حسب الخريطة الوطنية للتنمية الرياضية.
- ضبط المراقبة والتقييم.
- تحديد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 74: يسند حسب طبيعة المنافسات، إلى اللجنة الوطنية الأولمبية، الاتحادات الرياضية الوطنية، النوادي الرياضية، تسويق الإشهار المختوم به لباس الرياضيين، وخاصة تلك التي تبثها الإذاعة أو التلفزة أو السينما أو عن طريق الانترنت التي تجرى على التراب الوطني أو تعتبره، وكذا على كل المنافسات الدولية التي يشارك فيها الرياضيين الجزائريين، تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 75: يمكن للمتعاملين العموميين أو الخواص، التدخل لتمويل عمليات دعم وترقية ورعاية لفائدة الرياضيين والنوادي الرياضية والرابطات والاتحادات الرياضية الوطنية، وكذا اللجنة الوطنية الأولمبية، يمكن أن تؤخذ عمليات الدعم على الخصوص شكل مساهمات مالية أو تكوين الرياضيين أو دعم وسائل النوادي والرابطات والاتحادات الرياضية الوطنية واللجنة الأولمبية، بضبط الحد الأقصى للمبلغ المخصص للتمويل والرعاية التي يقبل خصمها لتحديد الربح الخاضع للضريبة طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 77: يهدف الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية خصوصا إلى تعزيز عمل الدولة في مجال الشباب والرياضة خصوصا، ودعم الهيئات الرياضية، وتحفيز النتائج (قانون رقم 04-10، مرجع سابق، ص 33.34).

المادة 78: يمول الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية خاصة بالموارد الآتية:

- قسط عن حاصل أنشطة الهيئات أو المؤسسات المكلفة بتنظيم الرهان الرياضي والألعاب المماثلة والرهان المشترك.
- قسم عن حاصل الإشهار في الملاعب والقاعات الرياضية يحدد عن طريق:
- مساهمة الدولة.
- مساهمة الجماعات المحلية.

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

- مساهمة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة.
- الحاصل المحقق بمناسبة أنشطة الترقية المرتبطة بموضوعه.
- الهبات والوصايا.
- المداخل المحققة من طرف مقابل خدماته أو كل عملية تجارية مرتبطة بموضوعه.
- المداخل المحققة من طرف الصندوق في إطار ترقية الأنشطة الرياضية والإشهار، كل الموارد الأخرى المسموح بها قانونا والمرتبطة بموضوعه.

المادة 79: تحدد الطبيعة القانونية للصندوق الوطن لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، وكذا طرق تنظيمية وعمله وتسييره وكذا تخصص النفقات وموارده الأخرى عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة 80: يمول الصندوق الولائي للترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية عن طريق مساهمة مقتطعة من ميزانيات الولايات والبلديات تحدد طبيعتها ومبلغها عن طريق التنظيم وتسيير الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية ميزانية ملحقة للولاية (قانون رقم 10 04 ، مرجع سابق، ص34). وبعد القانون 10 04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق ل 14 أوت سنة 2004، المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، جاء القانون 13-05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق ل 23 جويلية سنة 2013 ، والذي يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، وكذلك جاء بمواد جديدة في الباب الخامس في الفصل الثاني والمتعلق بهياكل دعم الأنشطة البدنية والرياضية، حسب المواد التالية:

المادة 117: هياكل دعم الأنشطة البدنية و الرياضية، مؤسسات و هيئات موضوعية تحت وصايا الوزير المكلف بالرياضة، تتمثل مهامها على الخصوص في التكفل بما يلي:

- طب الرياضة.
- البحث وتطوير العلوم والتكنولوجيات المطبقة في الرياضة.
- الإعلام والتوثيق في المجال الرياضي.
- الصيانة والتثمين الوظيفي للمنشآت والتجهيزات الرياضية.
- الدعم اللوجستي للاتحاديات والرابطات الرياضية.
- تكوين التأطير الرياضي.
- تكوين النخبة الرياضية و المواهب الرياضية الشابة و تحضيرها.
- الدعم المادي خارج موارد الدولة.
- مراقبة تعاطي المخدرات ومحاربتها.

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

- اعتماد استعمال كل التجهيزات و المنتجات المرتبطة بانجاز المنشآت الرياضية.
- وقد جاء في نفس القانون في الباب الثامن و المتعلق بالتمويل في المادة 165 ما يلي:
يمكن المتعاملين العموميين أو الخواص التدخل في مجال تمويل أعمال الدعم والترقية والتمويل والرعاية ولفائدة الرياضيين والنوادي الرياضية وال رابطات والاتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا اللجنة الوطنية الاولمبية واللجنة الوطنية الشبه الاولمبية، يمكن ان تأخذ عمليات الدعم على الخصوص، شكل مساهمات مالية أو تكوين الرياضيين، أو تعزيز وسائل النوادي الرياضية والرابطات الرياضية والاتحاديات الرياضية الوطنية وكذا اللجنة الوطنية الاولمبية وشبه الاولمبية (قانون رقم 10 04 ، مرجع سابق، ص 35).
- المادة 166:** تكون مبالغ أقساط الأرباح الناتجة عن عقود التمويل أو الرعاية أو تجهيز أو تسويق صورة الرياضي أو مجموعة الرياضيين العائدة إلى الاتحاديات الرياضية الوطنية أو النادي الرياضي المعني، محل اتفاقيات تبرم بين الرياضي أو مجموعة من الرياضيين وبين الاتحادية الرياضية الوطنية أو النادي الرياضي المعنيين.
- المادة 168:** يسند تسويق فضاءات الإشهار الموجودة داخل المنشآت الرياضية إلى الاتحاديات الرياضية الوطنية والرابطات الرياضية والنوادي الرياضية، حسب كفاءات تعاقدية بين الأطراف المعنية.
- المادة 169:** توزع الأرباح الناتجة عن الإيرادات المرتبطة مباشرة بتسويق التظاهرات والعروض الرياضية بين النوادي الرياضية المعنية والرابطة الرياضية والاتحادية الرياضية الوطنية، وعند الاقتضاء الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية والهيكل أو الهيئة المسيرة للمنشأة الرياضية التي تحتضن التظاهرة.
- المادة 171:** يمول الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية، على الخصوص بالموارد الآتية:
 - قسط عن حاصل الأنشطة المنظمة من الهيئة أو الهيئات أو المؤسسات المكلفة بتنظيم الرهان الرياضي والألعاب المماثلة والرهان المشترك.
 - مساهمة الدولة.
 - مساهمة الجماعات المحلية.
 - مساهمة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة.
 - الحاصل المحقق بمناسبة أنشطة الترقية المرتبطة بموضوعه.
 - الهبات و الوصايا.
 - المداخل المحققة من طرف الصندوق مقابل خدماته او كل عملية تجارية مرتبطة بموضوعه.

الفصل الثالث: التمويل الرياضي

- المداخل المحققة من طرف الصندوق في إطار ترقية الأنشطة الرياضية والاشتهار.
- المداخل المحققة والمرتبطة باستغلال المحلات والمنشآت الرياضية.
- قسط من حاصل الإشهار المحقق في المساحات والملاعب والقاعات والمنشآت الرياضية يحدد عن طريق التنظيم، مع إعفاء إيرادات النوادي والجمعيات الرياضية من هذا الاقتطاع.
- قسط عن كل مبالغ عقود التمويل والرعاية والإشهار للهياكل الرياضية والرياضيين يحدد عن طريق التنظيم، مع إعفاء إيرادات النوادي والجمعيات الرياضية من هذا الاقتطاع.
- قسط عن حاصل كل العاب الربح والتسلية المنظمة من طرف كل متعامل أو هيئة خاضع للقانون العام أو الخاص، يحدد عن طريق التنظيم.
- إعانات الدولة لتغطية أعباء الخدمة العمومية.
- كل الموارد الأخرى المنصوص عليها في القوانين أو الأنظمة المعمول بها والمرتبطة بموضوعه). القانون 05-13 المتعلق بالتربية البدنية 2013 ص 17)

المادة 173: يمول الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية عن طريق مساهمة مقتطعة من ميزانيات الولايات والبلديات، تحدد طبيعتها ومبلغها عن طريق التنظيم. يسير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية في شكل ميزانية ملحقة للولاية. كما جاء أيضا في الباب التاسع من القانون 05-13 المساعدات والمراقبة في المادة 174 ما يلي: يمكن أن تستفيد الاتحادات الرياضية الوطنية والرابطات والنوادي الرياضية من مساعدات الدولة والجماعات المحلية على أساس برنامج سنوي أو متعدد السنوات وتقديرات ميزانية توافق عليها السلطات المعنية، ويمكنها أيضا أن تستفيد من مساعدات وهبات ومساهمات مالية من كل شخص طبيعي أو معنوي.

خلاصة:

يُعتبر التمويل عنصرًا أساسيًا في نجاح واستدامة الأنشطة الرياضية، حيث يتيح توفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية، دعم الرياضيين، وتنظيم الفعاليات. في المجال الرياضي لأن التمويل الرياضي يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تأمين الموارد المالية لدعم الأندية، الاتحادات، والأنشطة الرياضية المختلفة.

يساهم التمويل الرياضي في تحقيق أهداف متعددة، منها تحسين الأداء الرياضي، تطوير المواهب، وتعزيز مكانة الرياضة كقطاع اقتصادي مزدهر. كما أنه يلعب دورًا محوريًا في تمكين الأندية والاتحادات من المنافسة محليًا ودوليًا.

بالتالي، يُعد التمويل الرياضي أداة استراتيجية لدعم التنمية الشاملة، حيث يجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق استدامة الرياضة وتعزيز دورها في المجتمع.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

أولاً: الجمعيات.

ثانياً: النوادي الرياضية.

ثالثاً: الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي.

رابعاً: متطلبات النادي الرياضي.

تمهيد:

تلعب الجمعيات والنوادي الرياضية دورًا محوريًا في تطوير المجتمع وتعزيز النشاط البدني والثقافة الرياضية. فهي تعد من أبرز المؤسسات التي تجمع الأفراد حول أهداف مشتركة، مثل ممارسة الرياضة، تحقيق الإنجازات الرياضية، أو تعزيز الروح الجماعية. تنبثق هذه الهيئات عن الحاجة لتنظيم النشاط الرياضي في إطار قانوني واجتماعي يضمن استدامته وانتشاره.

تساهم الجمعيات الرياضية في نشر قيم التنافس الشريف، التعاون، والانضباط، بينما توفر النوادي الرياضية فضاءات مهيأة لتطوير المواهب الرياضية وتكوين الرياضيين. علاوة على ذلك، فإنها تلعب دورًا اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال خلق فرص عمل وتنظيم الفعاليات التي تجذب الجماهير وتعزز السياحة الرياضية.

لذا تعتبر الجمعيات والنوادي الرياضية مكونات أساسية في النسيج الرياضي الوطني، حيث تعمل على تشجيع الشباب على الانخراط في الأنشطة الرياضية والمساهمة في تمثيل البلاد في المحافل الدولية.

أولاً: الجمعيات

1) مفهوم الجمعية:

أ) لغوياً:

مشتقة من الجذر الثلاثي "جمع"، ويعني ضم الأشياء بعضها إلى بعض. تُستخدم الكلمة للإشارة إلى الاجتماع أو التنظيم الذي يهدف إلى تحقيق غرض مشترك (ابن منظور مرجع سابق 2009 ص 207).

ب) اصطلاحاً:

جاء قانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لـ 4 ديسمبر سنة 1990 ليحدد كفاءات تكوين الجمعيات وتنظيمها وعملها.

وقد عرف الجمعية وفق المادة 2 بأنها: "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح؛ كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص، حيث تعتبر اتحادات الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون "جمعيات"، على أن يتم تحديد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له.

2) تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها

1-2) تأسيس الجمعيات:

المادة 04: يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا:

- بالغين سن 18 فما فوق.
- من جنسية جزائرية.
- متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.
- غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

المادة 05: يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين لقانون الأشخاص أن يكونوا:

- مؤسسين طبق للقانون الجزائري.
- ناشطين عند تأسيس الجمعية.
- غير ممنوعين من ممارسة نشاطهم من أجل تأسيس جمعية تمثل الشخصية المعنوية من طرف شخص طبيعي مفوض خصيصا لهذا العرض.

المادة 06: تأسيس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحضره محضر قضائي، تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيأتها التنفيذية يكون عدد أعضاء المؤسسين:

- 10 أعضاء بالنسبة للجمعية البلدية.
- 15 عضو بالنسبة للجمعيات الولائية (منبثقين عن بلديتين على الأقل).
- 21 عضو بالنسبة لجمعيات ما بين الولايات (منبثقين عن 3 ولايات على الأقل).
- 25 بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن 12 ولاية على الأقل.

المادة 07: يخضع تأسيس جمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى تسليم وصل تسجيل وإيداع التصريح التأسيسي لدى:

- المجلس الشعبي البلدي بالنسبة لجمعيات البلدية.
 - الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية.
 - الوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.
- المادة 08:** يودع تصريح مرفوق بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل إيداع تسلمه وجوبا الإدارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف، يمنح للإدارة ابتداء من تأريخ إيداع التصريح في أجل أقصى لإجراء دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون يكون كما يأتي:

- 30 يوم بالنسبة لمجلس الشعبي البلدي (فيما يخص الجمعيات البلدية)
- 40 يوم بالنسبة للولاية (فيما يخص الجمعيات الولائية)
- 45 يوم بالنسبة للوزارة المكلفة بالداخلية (فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات)
- 60 يوم للوزارة المكلفة بالداخلية (فيما يخص الجمعية الوطنية)

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض.

المادة 9: يسلم وصل تسجيل من قبل:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي (بالنسبة للجمعيات البلدية)
- الوالي (بالنسبة للجمعيات الولائية)
- الوزير المكلف بالداخلية (بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات)

المادة 10: يجب أن يكون قرار رفض تسليم وصل التسجيل معلن بعد احترام أحكام هذا القانون وتتوفر الجمعية على (3 أشهر) لرفع دعوى الإلغاء أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً.

إذا صدر قرار لصالح الجمعية، يمنح لها وجوباً وصل التسجيل وفي هذه الحالة يمنح للإدارة أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل الممنوح لها لرفع دعوى أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة لإلغاء تأسيس الجمعية، ويكون هذا الطعن غير موقف للتنفيذ.

المادة 11: عند انقضاء الآجال المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يعد عدم رد الإدارة بمثابة اعتماد للجمعية المعنية وفي هذه الحالة يجيب على الإدارة تسليم وصل تسجيل للجمعية.

المادة 12: يرفق التصريح التأسيسي المذكور في المادة 7 من هذا القانون بملف المؤهل القانوني:

- طلب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونياً قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم.
- المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من أعضاء المؤسسين.
- نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
- محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من قبل محضر قضائي.
- الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

2-2) حقوق الجمعيات وواجباتها:

المادة 13: تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تكون لها أي علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما كين شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها.

المادة 14: يحق لأي عضو في إحدى الجمعيات أن يشارك في هيأتها التنفيذية في إطار قانونها الأساسي وأحكام هذا القانون.

المادة 15: تنتخب الهيئة التنفيذية للجمعيات وتتحدد حسب المبادئ الديمقراطية ووفق الآجال المحددة في قانونها الأساسي.

المادة 16: يمنع أي شخص معنوي أو طبيعي أجنبي عن الجمعية من التدخل في سيرها.

المادة 17: تكتسب الجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها حينئذ القيام بما يأتي:

- التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية
- التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها.
- إبرام العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بأهدافها.
- القيام بكل نشاط الشراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع أهدافها.
- اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجانا بمقابل ممارسة أنشطتها كما ينص عليها قانونها الأساسي
- الحصول على الهبات والوصايا طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 18: يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعيتها العامة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغيرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين يوم الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

- لا يعتد لدى الغير بهذه التعديلات والتغيرات إلا ابتداء من تاريخ نشرها في يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

المادة 19: دون الإخلال بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقريراتها الأدبية والمالية السنوية إلى السلطات العمومية المختصة إثر انعقاد جمعية عامة عادية أو استثنائية خلال 30 يوم الموالية للمصادقة.

المادة 20: يعاقب على رفض تسليم الوثائق المذكورة في المادتين 18 و19 أعلاه بغرامة تتراوح بين ألفي دينار وخمسة آلاف دينار.

المادة 21: يجب على الجمعيات أن تكتسي تامينا لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية.

المادة 22: يمكن للجمعيات المعتمدة أن تتخبط في الجمعيات الأجنبية تنشأ الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

وفي حالة الرفض يكون قراره قابلا للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة التي يجب أن تفصل في مشروع الانخراط في أجل 30 يوما.

المادة 23: يمكن الجمعيات أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تنشأ نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. يخضع هذا التعاون بين الأطراف المعنية إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة.

المادة 24: يمكن الجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بما يأتي:

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات وندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها
- إصدار ونشر نشرات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور، والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها.

(3) تنظيم الجمعيات وسيرها:

(1-3) القانون الأساسي للجمعيات:

المادة 25: تتوفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا، وعلى الهيئة التنفيذية أن تقوم بإدارة الجمعية وتسييرها.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

المادة 26: تتشكل الجمعية العامة من جميع أعضائها الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية.

المادة 27: يجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات ما يأتي:

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
- نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.
- حقوق وواجبات الأعضاء.
- شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم.
- الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة.
- دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها.
- طريقة انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدهم.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية.
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها وكذا رقابة حسابات الجمعية والمصادقة عليها.
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
- قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.

المادة 28: يجب ألا تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات بنوداً أو إجراءات تمييزية تمس الحريات الأساسية لأعضائها.

(4) موارد الجمعيات وأملاكها:

المادة 29: تتكون موارد الجمعيات مما يأتي:

- اشتراكات أعضائها.
- مداخيل جمع التبرعات.
- المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها.
- الهبات النقدية والعينية والوصايا.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

• مداخل جمع التبرعات.

• الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

المادة 30: مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه، يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية، ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونيا ويخضع هذا التمويل الى الموافقة المسبقة لسلطة المختصة.

المادة 31: يجب ألا تستخدم الموارد الناجمة عن نشاطات الجمعية إلا لتحقيق الأهداف المحددة في قانونها الأساسي والتشريع المعمول به.

يعتبر استعمال موارد الجمعية وأموالها لأغراض شخصية أو أخرى غير تلك المنصوص عليها في قانونها الأساسي، تعسفا في استغلال الأملاك الجماعية ويعاقب عليه بهذه الصفة طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 32: لا تقبل الهبات والوصايا المقيدة بأعباء وشروط إلا إذا كانت مطابقة مع الأهداف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وأحكام هذا القانون.

المادة 33: يمكن الجمعيات أن تستفيد من مداخل ناجمة عن مساعدات المنصوص عليها في المادة 34 من هذا القانون والتبرعات العمومية المرخص بها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يجب أن تسجل جميع الموارد والمداخل وجوبا في حساب إيرادات ميزانية الجمعية.

المادة 34: يمكن جمعية معينة تعترف لها السلطة العمومية أن نشاطها ذو صالح عام أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات ومساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط وإذا كانت الإعانات أو المساعدات والمساهمات الممنوحة مقيدة بشروط فإن منحها يتوقف على التزام الجمعية المستفيدة بدفتر شروط يحدد برامج النشاط وكيفيات مراقبته طبقا للتشريع المعمول به.

تحدد شروط وكيفيات الاعتراف بالصالح العام أو المنفعة العمومية عن طريق التنظيم.

المادة 35: يخضع منح الإعانات العمومية لكل جمعية إلى إبرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية ومطابق لقواعد الصالح العام.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

ولا تمنح إعانات الدولة والجماعات المحلية إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة سابقا، ويجب أن تعكس مطابقة المصاريف التي منحت من أجلها ذات الإعانات.

المادة 36: دون الإخلال بأحكام المادة 16 من هذا القانون، تخضع الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية لقواعد المراقبة طبقا لتشريع والتنظيم المعمول به.

المادة 37: يؤدي استخدام الجمعية للإعانات والمساعدات والمساهمات لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في المادتين 34 و35 من هذا القانون، إلى تعليقها أو سحبها نهائيا، ما لم ترخص بذلك السلطة العمومية في حالة عدم تسديدها.

المادة 38: يجب على الجمعية أن تتوفر على محاسبة مزدوجة معتمدة من قبل محافظ الحسابات، ويجب أن تتوفر على حساب وحيد مفتوح لدى البنك أو لدى مؤسسة مالية عمومية.

(5) تعليق الجمعيات وحلها:

المادة 39: يعلق نشاطها كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية.

المادة 40: يؤدي خرق الجمعية للمواد 15 و18 و19 و28 و30 و55 و63 من هذا القانون تعليق نشاطها لمدة لا تتجاوز 6 أشهر.

المادة 41: سبق قرار تعليق لنشاط الجمعية إذار بوجوب مطابقة أحكام القانون في أجل محدد.

عند انقضاء أجل 3 أشهر من تبليغ الإذار، وإذا بقي الإذار بدون جدوى تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا إداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار إلى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

للجمعية حق الطعن بإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

المادة 42: يمكن أن يكون حل الجمعية إراديا أو معلنا عن طريق القضاء ويبلغ السلطة التي منحت لها الاعتماد، ويعلم الحل الإرادي من طرف أعضاء الجمعية طبقا لقانونها الأساسي.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

إذا كانت الجمعية المعنية تمارس نشاطا معترفا كنشاط ذي صالح عام أو ذي منفعة عمومية، تتخذ السلطة العمومية المختصة التي أخطرت مسبقا التدابير الملائمة أو تكلف من يتخذها قصد ضمان استمرارية نشاطها.

المادة 43: دون الإخلال بالقضايا المرفوعة من أعضاء الجمعية يمكن طلب حل الجمعية أيضا من قبل: السلطة العمومية المختصة امام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا عندما تمارس هذه الجمعية نشاطا أو عدة أنشطة أخرى غير تلك التي تضمن عليها قانونها الأساسي أو حصلت على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية خرقا لحكام المادة 30 من هذا القانون أو عند إثبات توقفها عن ممارسة نشاطها بشكل واضح الغير في حالة نزاع حول المصلحة مع الجمعية امام الجهة القضائية المختصة.

المادة 44: يترتب عن الحل الإرادي للجمعية أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية طبقا للقانون الأساسي وفي حالة الحل المعلن عن الجهة القضائية المختصة تتم أيلولة الأملاك طبقا للقانون الأساسي ما لم يقض قرار العدالة بخلاف ذلك.

المادة 45: تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية مهما كانت طبيعتها، لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء للجهات القضائية الخاضعة للقانون العام

المادة 46: يتعرض كل عضو أو عضو مسير في الجمعية لم يتم تسجيلها أو اعتمادها، معلقة أو محلة ويستمر في النشاط باسمها، إلى عقوبة الحبس من 3 أشهر إلى 6 أشهر وغرامة من مائة ألف دينار إلى ثلاثمائة ألف دينار.

ثانيا: النوادي الرياضية:

إذا كان الأمر 76-81 قد تناول تنظيم الحركة الرياضية، والقانون 89-09 تحدث عن هياكل التنظيم والتنشيط، واحتفظ الأمر 95-09 بنفس التسمية، فإن القانون 13-05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 الموافق لـ 23 جويلية سنة 2013 والذي يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، في المادة 72 والتي تشير إلى أن النادي الرياضي هو الهيكل القاعدي للحركة الرياضية الذي يضمن تربية وتحسين مستوى الرياضي من أجل تحقيق الأداءات الرياضية (قانون 13-05 سنة 2013 ص12).

(1) تعريفها:

هي في الأصل جمعية مؤلفة من أشخاص طبيعيين تربطهم فكرة رياضية واجتماعية مجازة قانونا، في عملها بصفة دائمة ولها شخصية قانونية ولا تقصد الربح المادي وإذا كان يجوز لها أن تكون محترفة لنشاط الرياضية (محمد سليمان الأحمد، وديع ياسين التكريتي ولؤي غانم الصمدي 2005 ص73).

(2) أصناف النوادي الرياضية:

وحدد المشرع ثلاثة أصناف للنوادي الرياضية متعددة الرياضات، هي النوادي الهاوية، وشبه المحترفة والمحترفة.

(1-2) النادي الرياضي الهاوي:

هو جمعية رياضية ذات نشاط غير مربح، تسير بأحكام القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، وأحكام هذا القانون وكذا قانونه الأساسي. وتحدد مهام النادي الرياضي الهاوي وتنظيمه عن طريق قانونه الأساسي النموذجي الذي تعده الاتحادية الرياضية الوطنية، ويوافق عليه الوزير المكلف بالرياضة (المادة 43).

(2-2) النادي الرياضي شبه المحترف:

هو جمعية رياضية يكون جزء من النشاطات المرتبطة بهدفها ذا طابع تجاري، لاسيما تنظيم التظاهرات الرياضية المدفوعة الأجر، ودفع أجرة بعض رياضيينها ومؤطريها. ويعتمد النادي الرياضي شبه المحترف قانونا أساسيا يحدد تنظيمه وشروط تعيين أجهزته المسيرة ومسؤولياتهم وكيفيات مراقبتهم (المادة 44).

ونصت المادة 45 على أن تخصص الأرباح التي يجنيها النادي الرياضي شبه المحترف، في مجملها، إلى تشكيل صندوق للاحتياطات، وفي حال التسوية القضائية، لا يلزم أعضاء النادي بأموالهم الشخصية بالنسبة إلى ديون الشركة.

ويمكن للنادي الرياضي شبه المحترف، ضمن شروط امتيازية، أن يستفيد من استغلال المنشآت الرياضية العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة والجماعات المحلية.

(2-3) النادي الرياضي المحترف:

حددت المادة 46 ماهية النادي الرياضي المحترف بالقول إنه يتولى تنظيم التظاهرات والمنافسات الرياضية المدفوعة الأجر، وتشغيل مؤطرين ورياضيين مقابل أجر، وكذا كل النشاطات التجارية المرتبطة بهدفه.

الفصل الرابع: الجمعيات والنوادي الرياضية

ويمكن أن يتخذ النادي الرياضي المحترف أحد أشكال الشركات التجارية التي تسير بأحكام القانون التجاري وأحكام هذا القانون وكذا قوانينها الخاصة، هي:

- المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة:
- الشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة:
- الشركة الرياضية ذات الأسهم:

ونصت المادة 47 على أنه يمكن لكل ناد رياضي وكل شخص طبيعي أو اعتباري أن يؤسس أو يكون شريكا في ناد رياضي محترف. حيث تخصص مجمل الأرباح المحققة من المؤسسة الوحيدة الشخص الرياضية ذات المسؤولية المحدودة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي رأسمال هذه الشركة. فيما ينص القانون الأساسي للشركة الرياضية ذات المسؤولية المحدودة على تخصيص كل الأرباح المحققة إلى تشكيل صندوق الاحتياطات عندما يمتلك النادي الرياضي أكثر من ثلث رأسمال هذه الشركة.

(3) أهداف النادي الرياضي:

اتسعت أهداف الأندية الرياضية والتي تهتم بخلق المواطن الايجابي الواعي وتهيئة الوسائل وتسيير السبل لشغل أوقات الفراغ للأعضاء بعد أن كانت تهتم فقط بالجوانب الرياضية، إلى أن أصبحت النوادي الرياضية عبارة عن شركات تجارية تسعى إلى التوسع قدر الإمكان ونشر سياستها ويجب أن يكون للنادي جانب الدفاتر والسجلات اللازمة لتنظيم أعماله المالية والإدارية (حسن أحمد 2002 ص 159) ومن أبرز أهداف النادي الرياضي بصفة عامة:

- تطوير المهارات الرياضية: توفير بيئة تدريبية مناسبة لتحسين القدرات البدنية والفنية للرياضيين.
- تعزيز الروح الرياضية: غرس قيم التنافس النزيه، التعاون، والانضباط.
- تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة: جذب الشباب للانخراط في الأنشطة الرياضية والمجتمعية.
- تحقيق الإنجازات الرياضية: إعداد الفرق واللاعبين للمشاركة في المنافسات المحلية والدولية.
- تعزيز الصحة البدنية والنفسية: تشجيع النشاط البدني للوقاية من الأمراض وتحسين جودة الحياة.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية: دعم التكامل الاجتماعي وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع.

– تطوير الاقتصاد الرياضي: استقطاب الرعاية وتنظيم الفعاليات لزيادة الاستدامة المالية (محمد عبد الحميد 2018 ص 45).

ثالثاً: الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي:

تتكون الهياكل المنظمة والمسيرة للنادي الرياضي من مجموعة من الأجهزة الإدارية والفنية التي تعمل بشكل تكاملي لتحقيق أهداف النادي. يمكن تقسيم هذه الهياكل إلى:

(1) الجمعية العامة:

- تعتبر أعلى سلطة في النادي، وتتكون من الأعضاء المنخرطين.
- تختص باتخاذ القرارات الإستراتيجية، مثل انتخاب مجلس الإدارة، المصادقة على الميزانية، وتحديد السياسات العامة.

(2) مجلس الإدارة:

- يتولى إدارة النادي وفق القوانين واللوائح.
- يشرف على التخطيط، التمويل، التوظيف، وتنفيذ الأنشطة.
- يضم رئيساً، نائباً للرئيس، أميناً عاماً، وأميناً للخزينة، بالإضافة إلى أعضاء مسؤولين عن لجان متخصصة.

(3) الإدارة الفنية:

- تشمل المدربين، الطاقم الطبي، والمعدّين البدنيين.
- مسؤولة عن تطوير الأداء الرياضي للفرق واللاعبين.

(4) الإدارة المالية:

- تهتم بإعداد الميزانية، جمع الاشتراكات، البحث عن مصادر تمويل، والإشراف على النفقات.

(5) اللجان المتخصصة:

- مثل لجنة الإعلام والتسويق، لجنة الانضباط، ولجنة الشباب والرياضة، جان الأنصار وكلها تعمل

على تحقيق أهداف محددة تدعم نشاطات النادي (أحمد عبد الفتاح 2019 ص 67)

رابعاً: متطلبات النادي الرياضي:

لضمان نجاح النادي الرياضي في تحقيق أهدافه، يجب توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تشمل:

(1) الموارد البشرية:

- فريق إداري مؤهل لإدارة العمليات اليومية.
- مدربون متخصصون لتطوير الأداء الرياضي.
- طاقم طبي ومعدون بدنيون لضمان صحة وسلامة اللاعبين.

(2) البنية التحتية:

- ملاعب ومرافق رياضية تتوافق مع المعايير المطلوبة.
- قاعات تدريب مجهزة بأحدث المعدات.
- مكاتب إدارية ومساحات لاستضافة الفعاليات.

(3) الموارد المالية:

- ميزانية كافية لتغطية التكاليف التشغيلية، مثل رواتب الموظفين وصيانة المرافق.
- مصادر تمويل مستدامة، مثل الاشتراكات، الرعاية، وتنظيم الفعاليات.

(4) الدعم القانوني والإداري:

- الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالرياضة.
- وجود نظام داخلي ينظم عمل النادي وعلاقته بالأعضاء.

(5) الدعم المجتمعي:

- تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة ودعم أنشطة النادي.
- برامج للتواصل مع الجمهور وتعزيز العلاقة مع المشجعين.

(6) التخطيط والتنظيم:

- وضع خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة المدى لتحقيق الأهداف.
- وجود نظام لمراقبة الأداء وتقييم الأنشطة (محمد عبد الله زين 2020 ص 89.88)

خلاصة:

تعد الجمعيات والنوادي الرياضية من الركائز الأساسية في تعزيز النشاط الرياضي وتطوير المجتمعات. فهي توفر بيئة ملائمة لممارسة الرياضة، وتنمية المهارات، وتعزيز القيم الإيجابية مثل التعاون والانضباط.

الجمعيات الرياضية تركز على تنظيم الأنشطة الرياضية في إطار قانوني واجتماعي، وتعمل على نشر الرياضة بين مختلف فئات المجتمع، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. أما النوادي الرياضية، فهي تمثل فضاءً لتكوين المواهب الرياضية، إعداد الفرق للمنافسات، وتعزيز الروح الجماعية، مع المساهمة في تمثيل المجتمع على المستويات المحلية والدولية.

إلى جانب دورها الرياضي، تلعب هذه المؤسسات أدوارًا اقتصادية واجتماعية مهمة، من خلال توفير فرص عمل، تنظيم الفعاليات، ودعم التكامل الاجتماعي. في السياق الجزائري، تعد الجمعيات والنوادي الرياضية أدوات فعالة لتشجيع الشباب على ممارسة الرياضة والمساهمة في تطوير الرياضة الوطنية.

باختصار، الجمعيات والنوادي الرياضية ليست فقط مراكز رياضية، بل هي منصات مجتمعية تساهم في بناء مجتمع صحي و متماسك.

الفصل الخامس: منهج الدراسة

أولاً: الدراسة الاستطلاعية.

ثانياً: المنهج المستخدم.

ثالثاً: مجتمع الدراسة.

رابعاً: عينة الدراسة.

خامساً: مجالات الدراسة.

سادساً: أدوات الدراسة.

سابعاً: الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة.

ثامناً: تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية.

تمهيد:

إن أي بحث علمي يحتاج إلى منهجية علمية لضبطه وذلك للوصول إلى نتائج جيدة تحقق إضافة للدراسة، إذ أنه يجب إتباع مجموعة من الخطوات حيث يعتبر الإطار المنهجي للبحث من أحد أهم جوانب الدراسة، بحيث أنه لا يمكن للباحث أن يهمله أو يمر عليه مرور الكرام، وذلك نظرا للعلاقة الكبيرة الموجودة بين الموضوع الذي سوف تتم دراسته والمنهج المتبع ومجتمع البحث والعينة وكذلك الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وبعد دراستنا للجانب النظري سنحاول أن نوضح أهم الإجراءات الميدانية التي تم إتباعها في هذه الدراسة، والمتمثل في مراحل السير الميداني للبحث (الدراسة الاستطلاعية، المنهج المستخدم، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، مجالات الدراسة، والوسائل الإحصائية المستعملة)، وذلك من أجل الحصول على نتائج يمكن الوثوق بها واعتبارها نتائج موضوعية قابلة للتجريب، كما هو معروف فإن ما يميز أي بحث علمي هو مدى قابليته للموضوعية العلمية، هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتبع صاحب الدراسة منهجية علمية دقيقة وموضوعية.

أولاً: الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة هامة من خطوات البحث العلمي ولا بد منها، حيث تكون في بداية الدراسة وذلك لمساعدته على إزالة كثير من اللبس والغموض حول الموضوع الذي سوف يتم دراسته، كما أن للدراسة الاستطلاعية دور كبير في عملية التحكم في الدراسة من خلال تحديد المشكلة أو اختيار المنهج والأداة المناسبة، كما أنها تكشف للباحث الصعوبات أو التحديات التي سوف تواجهه، وتفتح له وجهات نظر وأفكار ومعلومات جديدة تفيد في دراسته، وهي من العوامل التي تساعد الباحث على توفير الوقت والجهد من خلال إيجاد حلول للصعوبات التي قد تواجهه قبل الوقوع فيها. وفي هذه الدراسة قام الباحث بإجراء الدراسة الاستطلاعية وذلك لجمع الدراسات السابقة أو المشابهة والتي تناولت نفس الموضوع، كما تم إجراء مقابلات والاتصال ببعض المسيرين ورؤساء بعض الأندية والجمعيات الرياضية والعمل على محاولة فهم كيفية تمويل هذه الأندية والجمعيات الرياضية وما هو دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية، تم بعدها إعداد استبيان خاص برؤساء هذه الأندية الرياضية ونوابهم وأمين المال ونائبه وذلك للكشف عن كيفية تنويع مصادر التمويل ودور الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية في مواجهة التحديات المالية للأندية والجمعيات الرياضية.

ثانياً: المنهج المستخدم:

المنهج يعرف بأنه " جملة القواعد والمبادئ التي يجب إتباعها من ألف البحث إلى يائه، بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية التي تخضع لها ظواهر موضوع الدراسة (بالقاسم سلاطنية، وحسان الجيلاني 2004 ص 24) . ويرتبط استخدام الباحث لمنهج دون غيره بطبيعة الموضوع الذي يتطرق إليه وفي دراستنا هذه ولطبيعة المشكلة المطروحة اخترنا " المنهج الوصفي " وهو المنهج الذي يهتم بجمع الحقائق، والبيانات، والمعلومات عن طريق دراسة الوثائق، والسجلات، والمخطوطات، والبيانات الإحصائية، والآثار.... الخ (محمد جلال الغندور 2004 ص 41) والذي لا يقتصر على وصف الظواهر بل يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها والربط بينها والوصل إلى نتائج تفيدنا في الدراسة، ويساعد على الحصول على المعلومات الشاملة حول متغيرات المشكلة واستطلاع الموقف العلمي الميداني الذي تجري فيه قصد تحديدها وصياغتها صياغة علمية دقيقة، بحيث يقوم المنهج الوصفي كغيره من المناهج الأخرى على عدة مراحل

أهمها التعرف على مشكلة البحث وتحديد لها ووضع الفروض، واختيار الفئة المناسبة، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها ووضع النتائج وتحليلها في عبارات واضحة.

ثالثا: مجتمع الدراسة:

يمكن تعريف مجتمع الدراسة هو " المجموعة التي يهتم بها الباحث، والتي يريد أن يعمم عليها النتائج التي يصل إليها من العينة. " (صلاح مراد، د. فوزية هادي 2012 ص 142) ويعرف مجتمع الدراسة كذلك على أنه " هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي تتركز عليها الملاحظات (موريس أنجرس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون 2004 ص 142) كمجتمع أصلي لكل الجمعيات والنوادي الرياضية المتواجدة والنشطة في مختلف بلديات ولاية سطيف ممثلة في رئيس أو أحد المسيرين في الجمعية أو النادي الرياضي.

رابعا: عينة الدراسة:

"عينة الدراسة" هي عبارة عن مجموعة من المفردات والعناصر التي يمكن أخذها من المجتمع الذي نريد بحثه، وبتعبير آخر هي جزء من الكل، ويفترض في هذا الجزء أن يكون ممثلا للكل. (عدنان حسين الجادري 2016 ص 103) ويمكن تعريف عينة الدراسة كذلك على أنها " هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي. " (محمد عبيدات وآخرون 1999 ص 84) وحرصا على الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية ومطابقة للواقع، حيث قمنا باختيار عينة بحثنا بطريقة عشوائية أي أننا لم نخص العينة بأي خصائص أو مميزات (المستوى الدراسي، السن، الخبرة) والعينة تتكون من 40 فردا من رؤساء الجمعيات والنوادي الرياضية المتواجدة والنشطة في مختلف بلديات ولاية سطيف. بعد استبعاد أفراد العينة الاستطلاعية والمقدر عددهم ب 6 أفراد.

خامسا: مجالات الدراسة :

- (1) **المجال المكاني** :شملت دراستنا الميدانية المتعلقة برؤساء الجمعيات والنوادي الرياضية الناشطة والموجودة عبر كافة بلديات ولاية سطيف.
- (2) **المجال الزمني** :كانت بداية القيام بهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين من 2025 /03/01 إلى 2025/03/30 حيث تم جمع استمارات الاستبيان من رؤساء الجمعيات والنوادي الرياضية.

سادسا: أدوات الدراسة:

(1) الاستبيان:

"مجموعة من الأسئلة المكتوبة، تُقدّم إلى أفراد العينة للحصول على بيانات تتعلق بآرائهم أو اتجاهاتهم أو ميولهم نحو ظاهرة معينة، وتُعد من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث التربوية والاجتماعية". عبيدات، ذوقان وآخرون، 2010، ص: 130).

"أداة بحث تعتمد على استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المترابطة والموجهة إلى مجموعة من الأفراد قصد جمع معلومات دقيقة تخدم موضوع البحث". (دادي، سليم، 2012، ص: 89).

يتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة التي تم تقسيمها على أساس تساؤلات الدراسة وفرضياتها الفرعية:

• المحور الأول والذي يشمل الفرضية الأولى: توجد قوانين للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب

والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية. ويضم العبارات من 01 إلى 07 .

• المحور الثاني والذي يشمل الفرضية الثانية: تستفيد الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل

الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية. ويضم العبارات من 08 إلى 14 .

• المحور الثالث والذي يشمل الفرضية الثالثة: هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب

والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية. ويضم العبارات من 15 إلى 21.

سابعا: الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة:

(1) صدق المحكمين: تم عرض الاستبيان على أربعة محكمين من أستاذة من ذوي الاختصاص في قسم

(2) الإدارة والتسيير الرياضي من أجل الاستفادة من أجل الاستفادة من آرائهم حول سلامة صياغة العبارات

وملائمتها لمحاور، وكقد تم حذف بعض العبارات وتعديل بعضها وإضافة أخرى، حيث كان عدد العبارات قبل عرضها على المحكمين 08 عبارات في كل محور، وبعد عرضها أصبحت 07 عبارات في كل محور.

(3) الثبات: استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث تم الحصول على قيمة معامل ألفا كرونباخ

لكل محاور الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	
0.75	7	المحور الأول
0.73	7	المحور الثاني
0.71	7	المحور الثالث

جدول رقم 01: يمثل حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبيان ككل

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن الاستبيان ذو ثبات عالي حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ 0.75 بالنسبة للمحور الأول وهي قيمة تدل على ثبات عالي بحيث تقترب من الـ 1، بينما كان معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الثاني يساوي 0.73 وهي قيمة أقرب للـ 1 وبالتالي يمكن القول بأن ثبات المحور الثاني عالي، ذات الشيء ينطبق على المحور الثالث الذي كانت قيمة ألفا كرونباخ فيه تعادل 0.71

ثامنا: تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

لقد استخدمنا مجموعة من الأساليب في تحليل بيانات الدراسة وذلك بغرض معرفة آليات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية، وقد تم الاعتماد على برامج المعالجة الإحصائية المعروف بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية {spss}

وفي ضوء فرضيات البحث تم معالجة الدرجات بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي التالي:

التكرارات والنسب المئوية: لوصف أفراد الدراسة وتحديد استجاباتهم.

اختبار ألفا كرونباخ: لمعرفة مدى ثبات الاستبيان.

اختبار كا² : للدلالة الإحصائية على وجود فروق في إجابات العينة على أسئلة أداة الدراسة.

خلاصة:

في هذا الفصل تم عرض مختلف الاجراءات التي قمنا بها لإتمام الدراسة الميدانية والتي من خلالها نستطيع التوصل إلى نتائج تؤكد لنا مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تقوم على أساسها هذه الدراسة, ونستخلص مما سبق أنه لا توجد دراسة علمية بدون منهج, وكل دراسة علمية ناجحة ومفيدة لا بد أن تتوفر لدى الباحث الذي يقوم بها منهجية علمية معينة ومناسبة تتماشى مع متطلبات وموضوع البحث, ولا بد أن تتوفر لديه أدوات البحث مختارة بدقة تتماشى مع متطلبات البحث وتخدمه بصفة تسمح له بالوصول إلى حقائق علمية صحيحة ومفيدة للباحث والمجتمع ككل ومنه فإن العمل بالمنهجية يعد أمراً ضرورياً في البحوث العلمية الحديثة قصد ربح الوقت والوصول إلى النتائج المؤكدة اضافة إلى وجوب أن تكون المنهجية والأدوات المستخدمة في البحث واضحة وخالية من الغموض والتناقضات.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

أولاً: عرض وتحليل النتائج.
ثانياً: مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

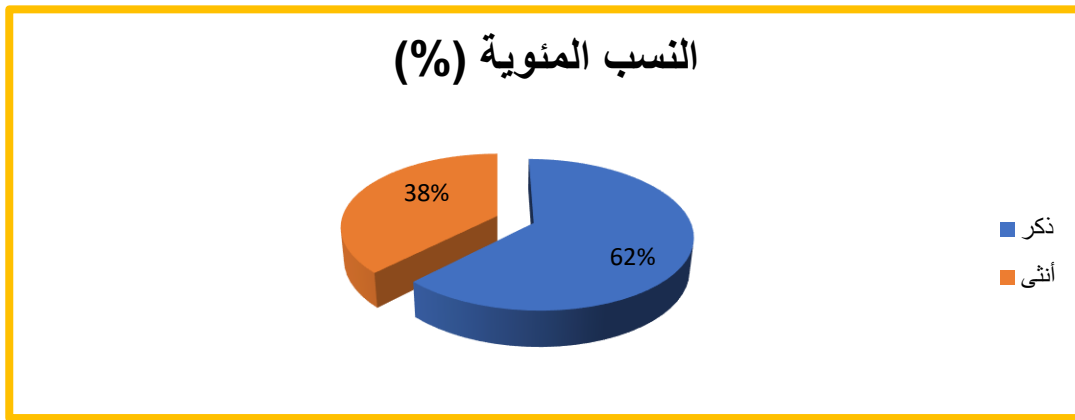
أولاً: عرض وتحليل النتائج:

- محور البيانات الشخصية:

1) توزيع العينة وفق متغير الجنس:

النسب المئوية (%)	التكرارات	
62	25	ذكر
38	15	أنثى
100	40	المجموع

جدول رقم 02: يبين توزيع العينة وفق متغير الجنس.



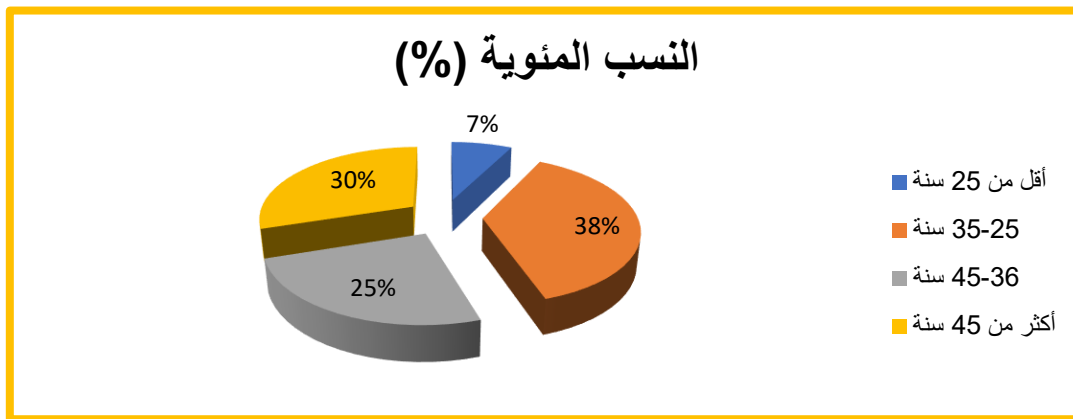
شكل رقم 01: يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير الجنس

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 62% من جنس ذكور، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 38% من جنس إناث.

(2) توزيع العينة وفق متغير السن:

النسب المئوية (%)	التكرارات	
07	03	أقل من 25 سنة
38	15	25-35 سنة
25	10	36-45 سنة
30	12	أكثر من 45 سنة
100	40	المجموع

جدول رقم 03: يبين توزيع العينة وفق متغير السن



شكل رقم 02: يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير السن

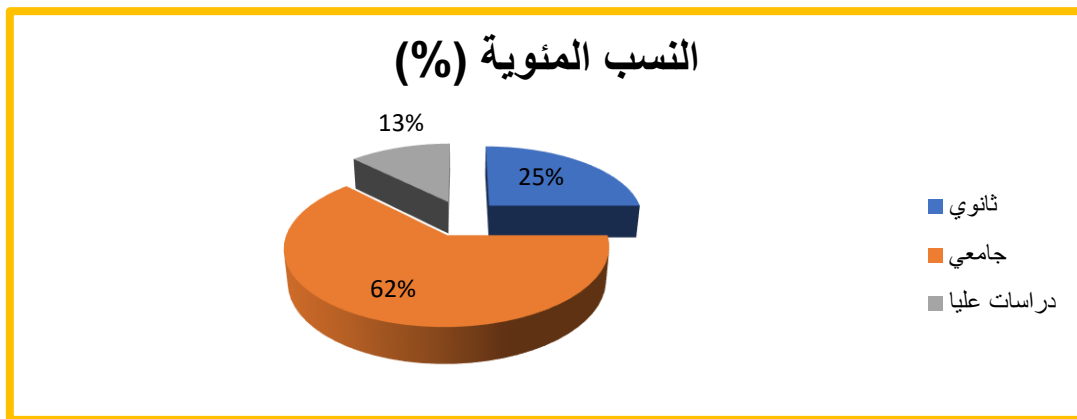
من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 38% تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 07% تقل أعمارهم عن 25 سنة.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

3) توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي:

النسب المئوية (%)	التكرارات	
25	10	ثانوي
62	25	جامعي
13	05	دراسات عليا
100	40	المجموع

جدول رقم 04: يبين توزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي



شكل رقم 03: يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير المستوى التعليمي

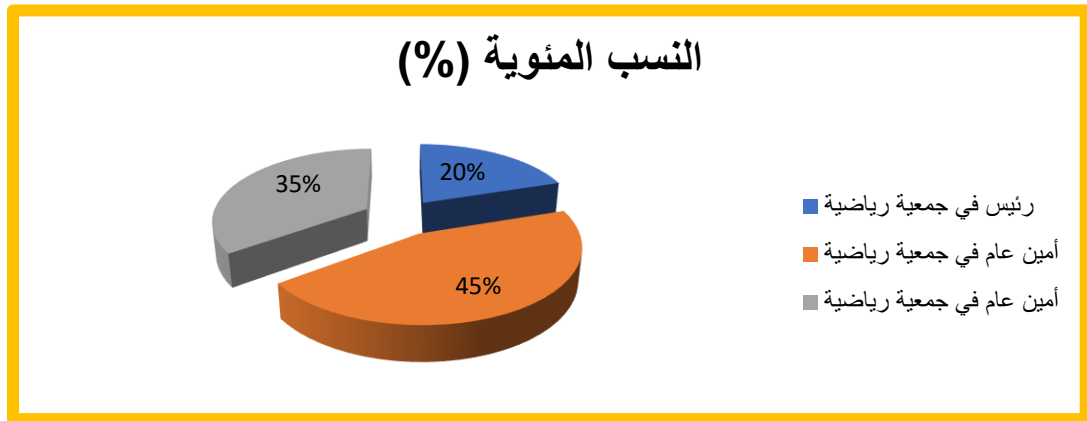
من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 62% لديهم مستوى جامعي، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 13% لديهم دراسات عليا.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

4) توزيع العينة وفق متغير المنصب الحالي:

النسب المئوية (%)	التكرارات	
20	08	رئيس في جمعية رياضية
45	18	أمين عام في جمعية رياضية
35	14	أمين مال في جمعية رياضية
100	40	المجموع

جدول رقم 05: يبين توزيع العينة وفق متغير المنصب الحالي



شكل رقم 04: يوضح النسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغير المنصب الحالي

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 45% يشغلون منصب أمين عام في جمعية رياضية، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 20% يشغلون منصب رئيس في جمعية رياضية.

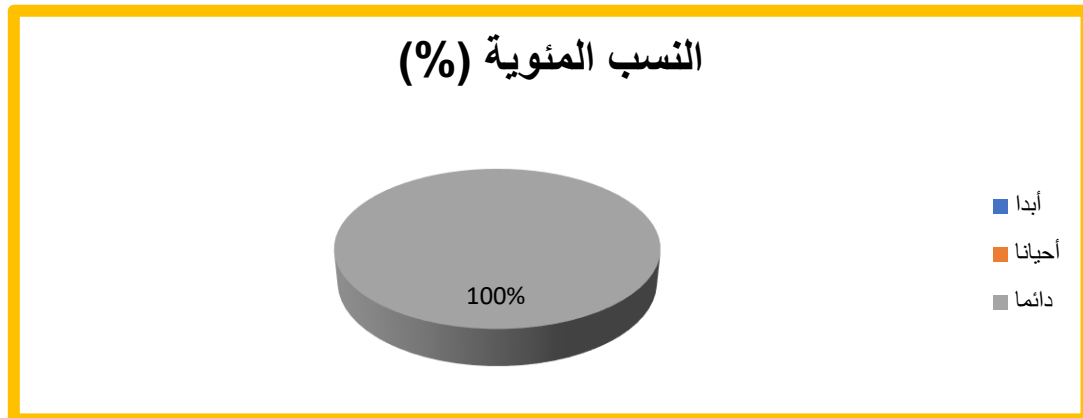
الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

المحور الأول: توجد قوانين للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية.

السؤال الأول: هل سمعت من قبل عن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	80	100	00	أبدا
					00	00	أحيانا
					00	40	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 06: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الأول



شكل رقم 05: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الأول

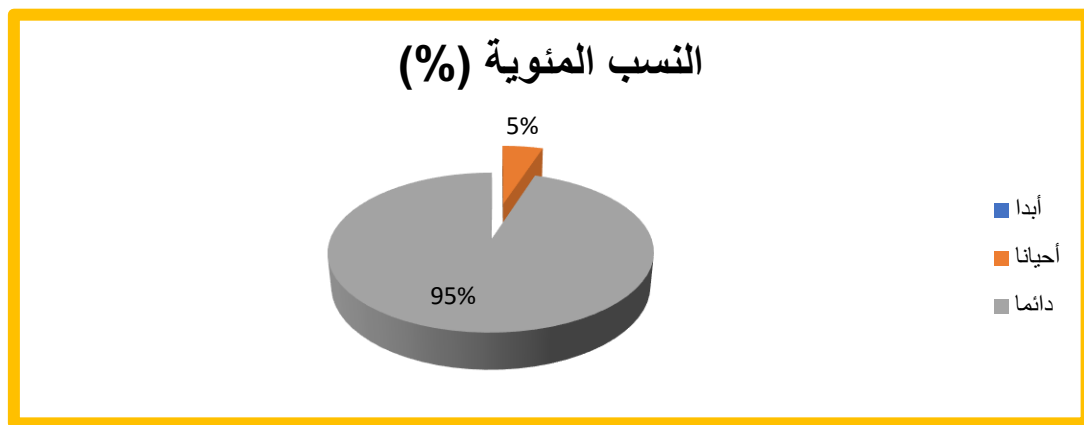
من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن كل المسيرين وبنسبة 100% سمعوا من قبل عن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 80 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين سمعوا من قبل عن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثاني: هل تعلم بوجود قوانين تنظم عمل الصندوق الولائي لدعم الجمعيات والنوادي الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	68.60	00	00	أبدا
					05	02	أحيانا
					95	38	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 07: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الأول



شكل رقم 06: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الأول

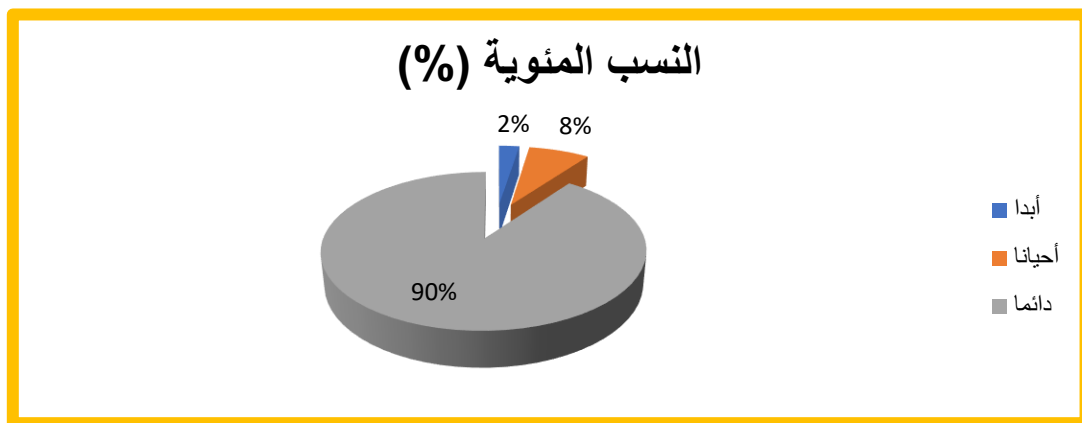
من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 95% يعلمون بوجود قوانين تنظم عمل الصندوق الولائي لدعم الجمعيات والنوادي الرياضية دائما، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 05% يعلمون بوجود ذلك في بعض الأحيان، كما بلغت قيمة كا² المحسوبة 68.60 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يعلمون بوجود قوانين تنظم عمل الصندوق الولائي لدعم الجمعيات والنوادي الرياضية دائما.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثالث: هل سبق لك الاطلاع على النصوص القانونية أو التشريعية التي تنظم الصندوق؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	57.95	02	01	أبدا
					08	03	أحيانا
					90	36	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 08: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الأول



شكل رقم 07: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الأول

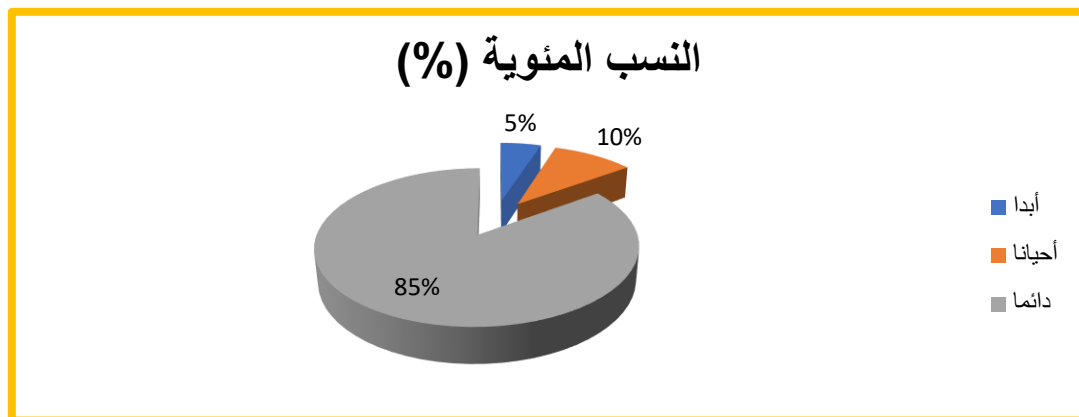
من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 90% يطلعون بشكل دائم على النصوص القانونية أو التشريعية التي تنظم الصندوق، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 02% لا يطلعون على ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 57.95 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يطلعون بشكل دائم على النصوص القانونية أو التشريعية التي تنظم الصندوق.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الرابع: هل تساهم القوانين المنظمة للصندوق في تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	48.20	05	02	أبدا
					10	04	أحيانا
					85	34	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 09: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الأول



شكل رقم 08: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الأول

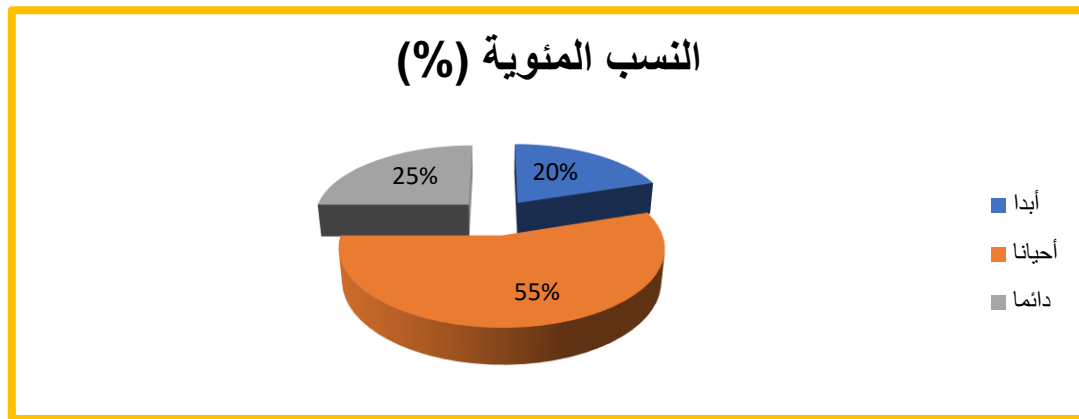
من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 85% يرون أن القوانين المنظمة للصندوق تساهم دائما في تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 05% لا يرون أنها تساهم في ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 48.20 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن القوانين المنظمة للصندوق تساهم دائما في تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الخامس: هل تعتقد أن القوانين الحالية كافية لضمان عدالة توزيع الدعم بين الجمعيات والنوادي الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	8.60	20	08	أبدا
					55	22	أحيانا
					25	10	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 10: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الأول



شكل رقم 09: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الأول

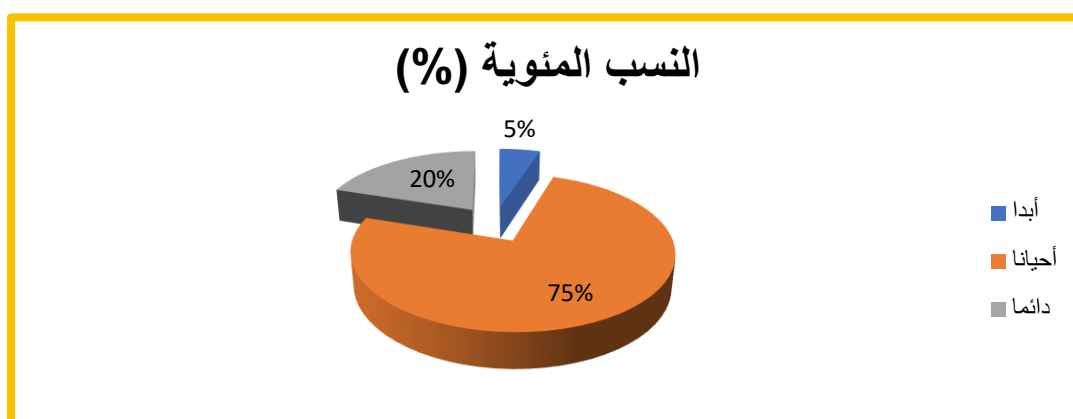
من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 55% يرون أن القوانين الحالية كافية في بعض الأحيان لضمان عدالة توزيع الدعم بين الجمعيات والنوادي الرياضية، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 20% يرون أنها غير كافية لذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 8.60 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن القوانين الحالية كافية في بعض الأحيان لضمان عدالة توزيع الدعم بين الجمعيات والنوادي الرياضية.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السادس: هل يتم تحديث القوانين الخاصة بالصندوق الولائي بما يتناسب مع احتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	32.60	05	02	أبدا
					75	30	أحيانا
					20	08	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 11: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الأول



شكل رقم 10: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الأول

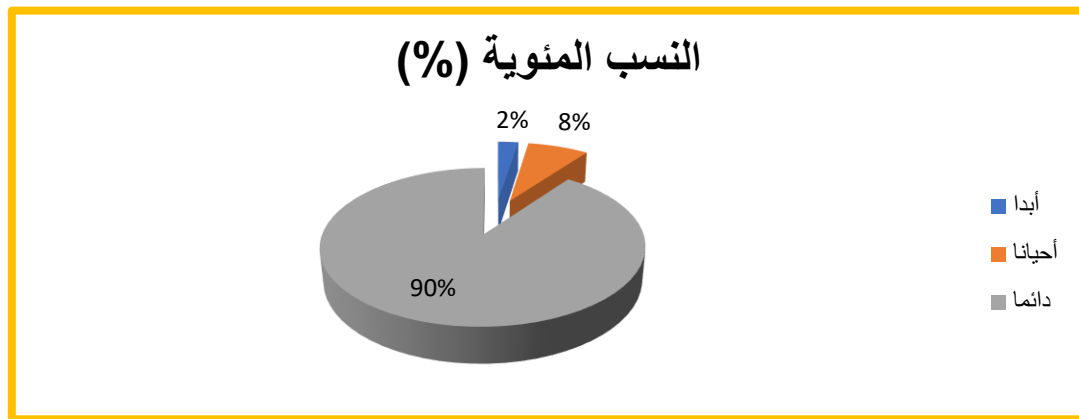
من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 75% يرون أنه يتم تحديث القوانين الخاصة بالصندوق الولائي في بعض الأحيان بما يتناسب مع احتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 05% لا يرون أنه يتم تحديثها أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 32.60 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أنه يتم تحديث القوانين الخاصة بالصندوق الولائي في بعض الأحيان بما يتناسب مع احتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السابع: هل تتلقى الجمعيات والنوادي الرياضية إرشادات كافية حول كيفية التقدم بطلب للحصول على التمويل؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	57.95	02	01	أبدا
					08	03	أحيانا
					90	36	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 12: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الأول



شكل رقم 11: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الأول

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 90% يرون أن الجمعيات والنوادي الرياضية تتلقى بشكل دائم إرشادات كافية حول كيفية التقدم بطلب للحصول على التمويل، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 02% لا يتلقون الإرشادات الكافية حول ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 57.95 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن الجمعيات والنوادي الرياضية تتلقى بشكل دائم إرشادات كافية حول كيفية التقدم بطلب للحصول على التمويل.

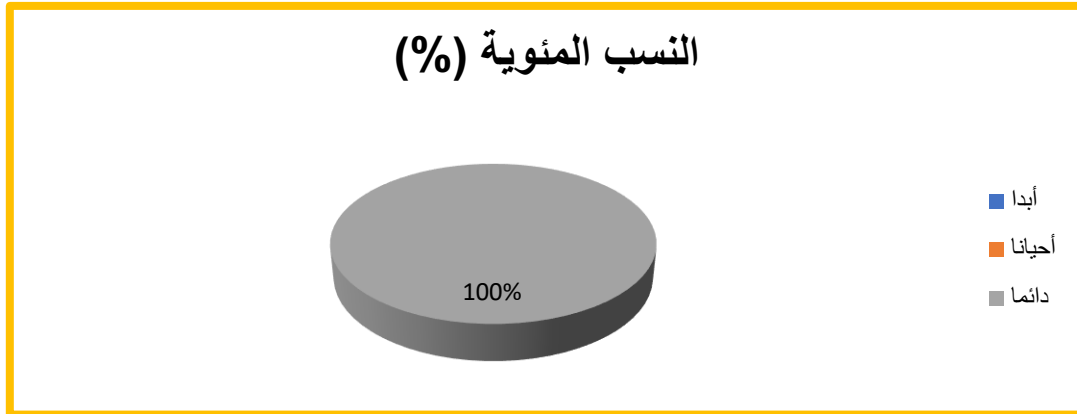
الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

المحور الثاني: تستفيد الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.

السؤال الأول: هل تلقت جمعيتك دعمًا ماليًا أو عينيًا من الصندوق الولائي؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	80	00	00	أبدا
					00	00	أحيانا
					100	40	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 13: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الثاني



شكل رقم 12: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الثاني

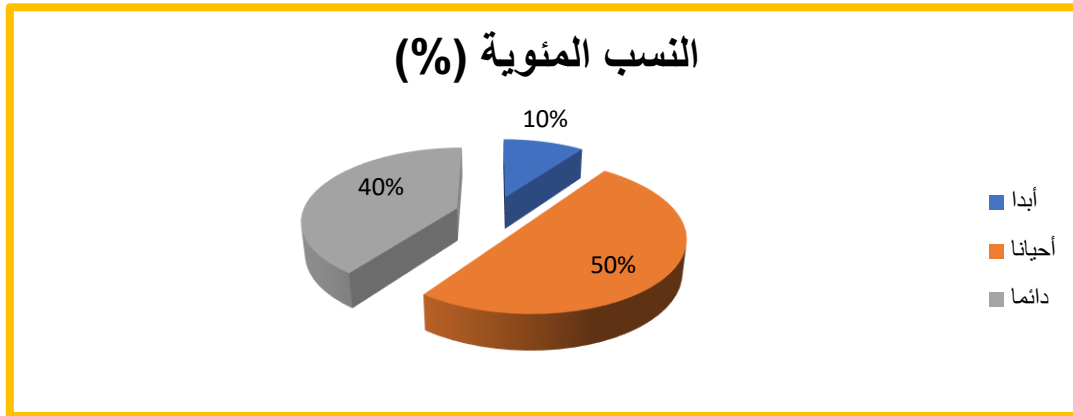
من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن كل المسيرين وبنسبة 100% يرون أن جمعيتهم تتلقى بشكل دائم دعمًا ماليًا أو عينيًا من الصندوق الولائي، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 80 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائية ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن جمعيتهم تتلقى بشكل دائم دعمًا ماليًا أو عينيًا من الصندوق الولائي.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثاني: هل يغطي الدعم المالي الممنوح من الصندوق الولائي الاحتياجات الأساسية لجمعيةك/ناديك الرياضي؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	10.40	10	04	أبدا
					50	20	أحيانا
					40	16	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 14: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الثاني



شكل رقم 13: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الثاني

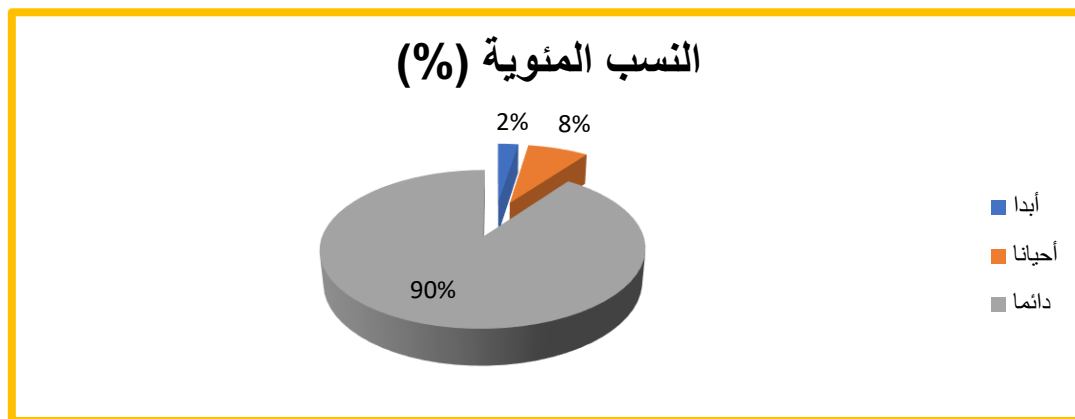
من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 53% يرون أن الدعم المالي الممنوح من الصندوق الولائي يغطي الاحتياجات الأساسية لجمعيةك/ناديك الرياضي، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 21% لا يرون ذلك، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 6.53 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن الدعم المالي الممنوح من الصندوق الولائي يغطي الاحتياجات الأساسية لجمعيةك/ناديك الرياضي.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثالث: هل هناك سهولة للحصول على التمويل أو الدعم من الصندوق؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	57.95	02	01	أبدا
					08	03	أحيانا
					90	36	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 15: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الثاني



شكل رقم 14: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الثاني

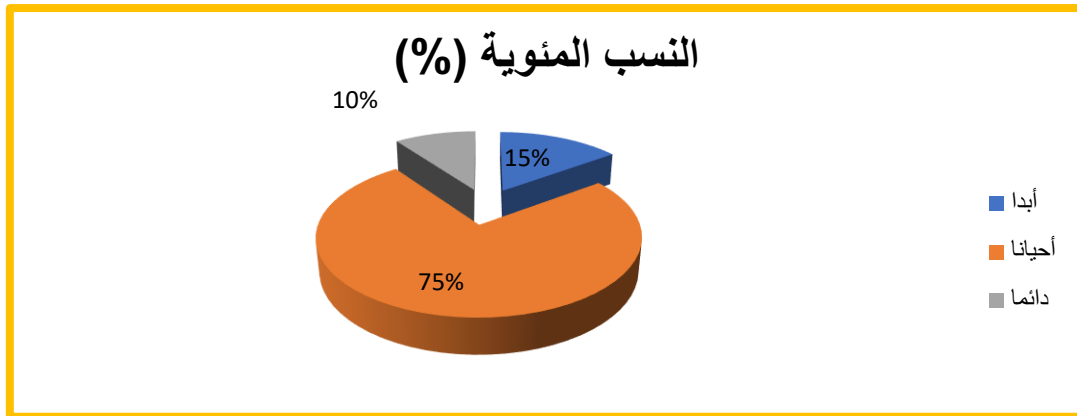
من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 90% يرون أن هناك سهولة دائما للحصول على التمويل أو الدعم من الصندوق، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 2% لا يرون أن ذلك سهل أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 57.95 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن هناك سهولة دائما للحصول على التمويل أو الدعم من الصندوق.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الرابع: هل يتم توزيع الدعم المالي بشكل عادل بين الجمعيات والنوادي الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	31.40	15	06	أبدا
					75	30	أحيانا
					10	04	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 16: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الثاني



شكل رقم 15: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الثاني

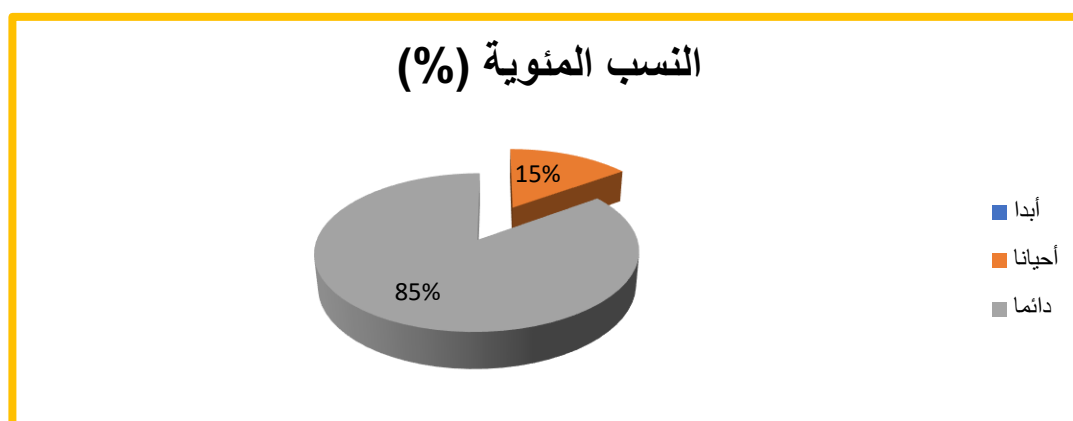
من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 75% يرون أنهم يتم توزيع الدعم المالي بشكل عادل في بعض الأحيان بين الجمعيات والنوادي الرياضية، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 10% يرون أنه يتم توزيعها بشكل عادل دائما، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 31.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أنه يتم توزيع الدعم المالي بشكل عادل في بعض الأحيان بين الجمعيات والنوادي الرياضية.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الخامس: هل تتلقى جمعيتك/ناديك الرياضي إشعارات رسمية حول فرص التمويل المتاحة من الصندوق الولائي؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	49.40	00	00	أبدا
					15	06	أحيانا
					85	34	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 17: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الثاني



شكل رقم 16: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الثاني

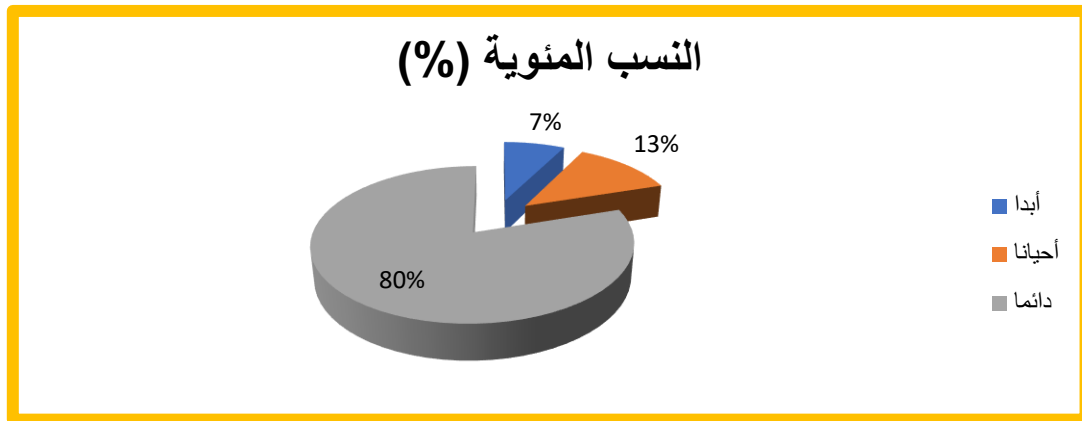
من خلال الجدول رقم 17 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 85% يرون أن تتلقى جمعيتهم أو ناديهم الرياضي يتلقى إشعارات رسمية بشكل دائم حول فرص التمويل المتاحة من الصندوق الولائي، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 15% لا تتلقى جمعيتهم إشعارات حول ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 49.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن تتلقى جمعيتهم أو ناديهم الرياضي يتلقى إشعارات رسمية بشكل دائم حول فرص التمويل المتاحة من الصندوق الولائي.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السادس: هل تؤثر المعايير المعتمدة في منح التمويل على فرص جمعيتك/ناديك في الاستفادة من الدعم؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	39.35	07	03	أبدا
					13	05	أحيانا
					80	32	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 18: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الثاني



شكل رقم 17: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الثاني

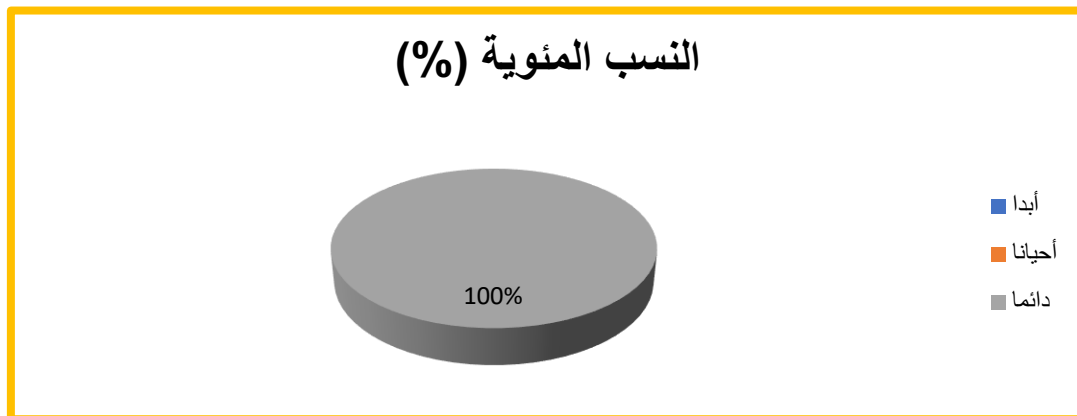
من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 80% يرون أن المعايير المعتمدة تؤثر دائما في منح التمويل على فرص جمعيتهم أو ناديهم في الاستفادة من الدعم، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 07% لا يرون أنها تؤثر في ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 39.35 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن المعايير المعتمدة تؤثر دائما في منح التمويل على فرص جمعيتهم أو ناديهم في الاستفادة من الدعم.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السابع: هل تعتقد أنه يجب إدخال تعديلات على آليات دعم وتمويل الصندوق الولائي للجمعيات والنوادي الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	80	00	00	أبدا
					00	00	أحيانا
					100	40	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 19: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الثاني



شكل رقم 18: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الثاني

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن كل المسيرين وبنسبة 100% يرون أنه يجب إدخال تعديلات بشكل دائم على آليات دعم وتمويل الصندوق الولائي للجمعيات والنوادي الرياضية، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 80 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أنه يجب إدخال تعديلات بشكل دائم على آليات دعم وتمويل الصندوق الولائي للجمعيات والنوادي الرياضية.

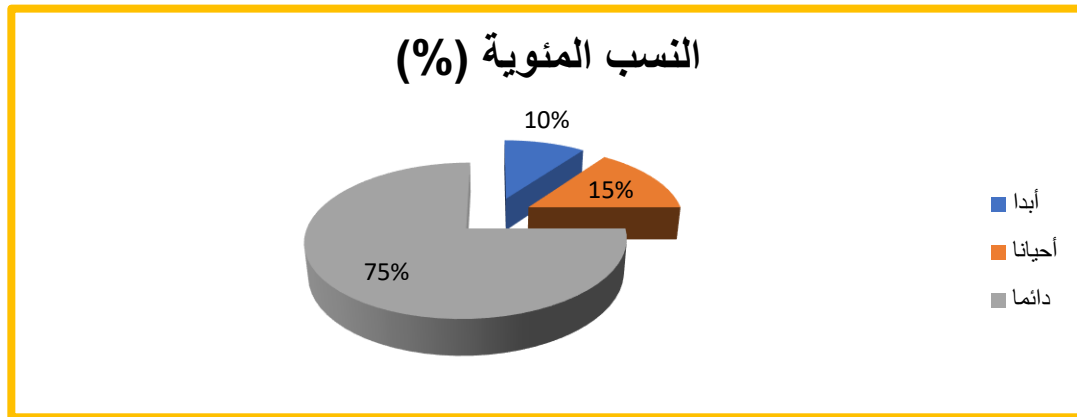
الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

المحور الثالث: هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية.

السؤال الأول: هل تعتقد أن دعم الصندوق الولائي يساهم في تحقيق نتائج رياضية أو تنظيمية ملموسة؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	31.40	10	04	أبدا
					15	06	أحيانا
					75	30	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 20: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الأول من المحور الثالث



شكل رقم 19: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 01 من المحور الثالث

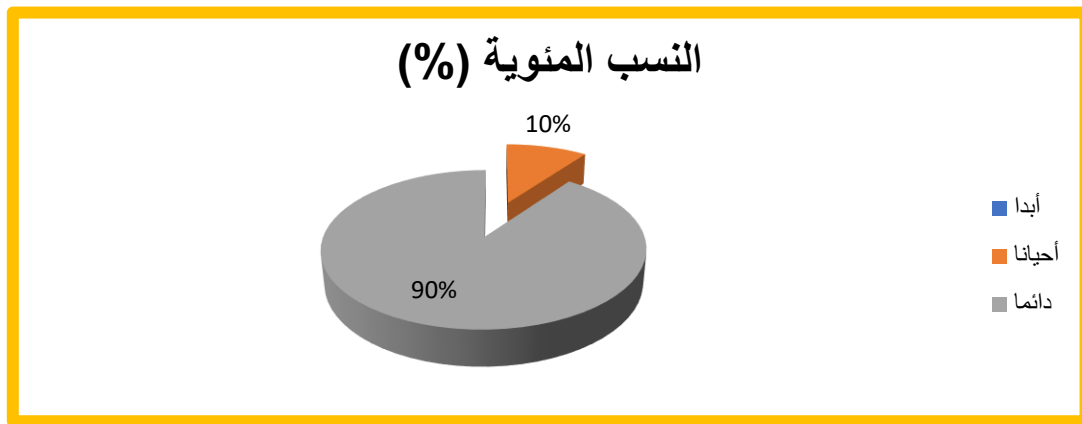
من خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 75% يرون أن دعم الصندوق الولائي يساهم دائما في تحقيق نتائج رياضية أو تنظيمية ملموسة، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 10% لا يرون أنه يساهم في ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 31.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن دعم الصندوق الولائي يساهم دائما في تحقيق نتائج رياضية أو تنظيمية ملموسة.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثاني: هل ترى أن هناك علاقة بين حجم الدعم المقدم وتحقيق الأهداف الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	58.40	00	00	أبدا
					10	04	أحيانا
					90	36	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 21: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثاني من المحور الثالث



شكل رقم 20: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 02 من المحور الثالث

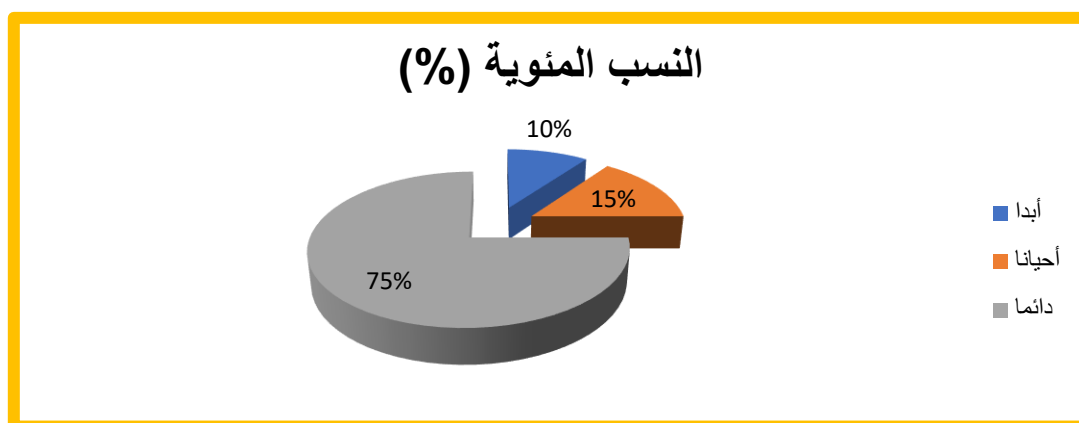
من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 90% يرون أن هنالك علاقة دائما بين حجم الدعم المقدم وتحقيق الأهداف الرياضية، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 10% يرون أن هنالك علاقة بينهما في بعض الأحيان، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 58.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن هنالك علاقة دائما بين حجم الدعم المقدم وتحقيق الأهداف الرياضية.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الثالث: هل يساهم دعم الصندوق في تحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية لجمعيةك/ناديك؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	31.40	10	04	أبدا
					15	06	أحيانا
					75	30	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 22: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الثالث من المحور الثالث



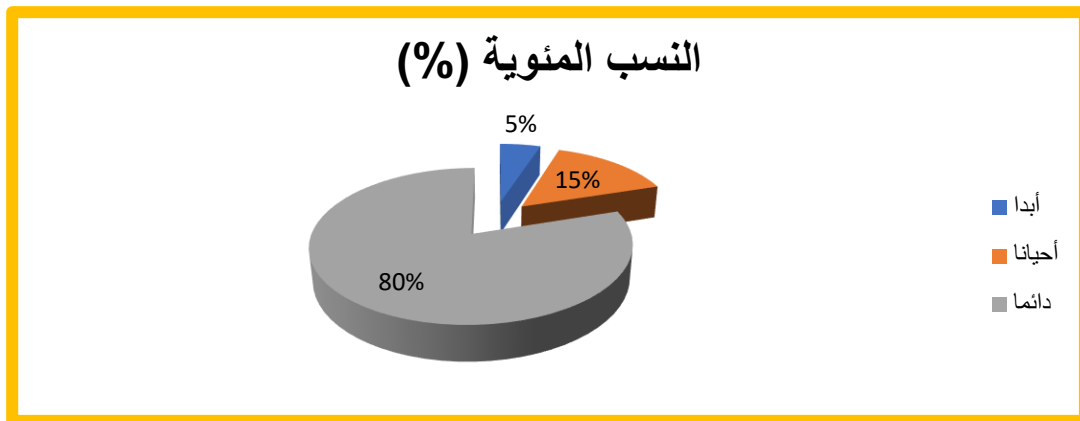
شكل رقم 21: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 03 من المحور الثالث

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 75% يرون أن دعم الصندوق يساهم دائما في تحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية لجمعيةهم أو ناديهم، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 10% لا يرون أنه يساهم في ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحسوبة 31.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن دعم الصندوق يساهم دائما في تحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية لجمعيةهم أو ناديهم.

السؤال الرابع: هل يساهم الصندوق الولائي في مواجهة التحديات المالية التي تعيق تطور جمعيتك/ناديك؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	39.80	05	02	أبدا
					15	06	أحيانا
					80	32	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 23: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الرابع من المحور الثالث



شكل رقم 22: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 04 من المحور الثالث

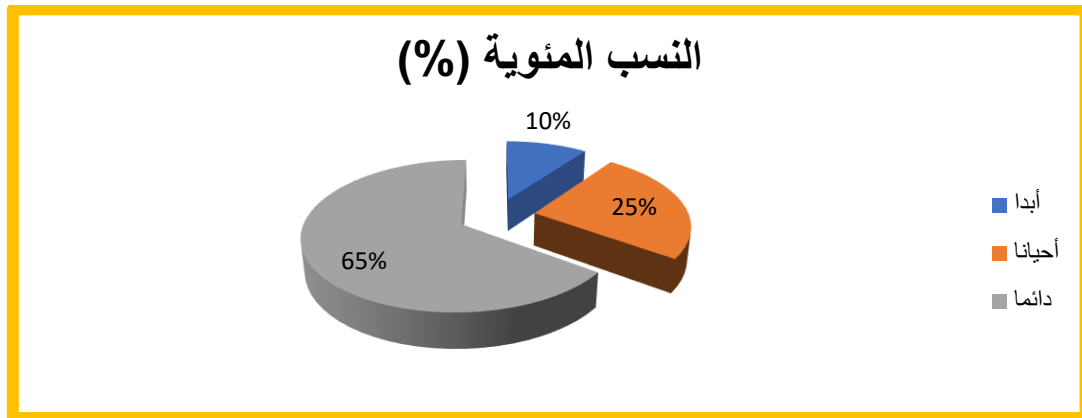
من خلال الجدول رقم 23 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 80% يرون أن الصندوق الولائي يساهم دائما في مواجهة التحديات المالية التي تعيق تطور جمعيتهم أو ناديهم، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 05% لا يرون أنه يساهم في ذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحسوبة 39.80 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن الصندوق الولائي يساهم دائما في مواجهة التحديات المالية التي تعيق تطور جمعيتهم أو ناديهم.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال الخامس: هل يتم تقييم أثر دعم الصندوق الولائي على أداء الجمعيات والنوادي الرياضية بانتظام؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	19.40	10	04	أبدا
					25	10	أحيانا
					65	26	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 24: يبين التحليل الإحصائي للسؤال الخامس من المحور الثالث



شكل رقم 23: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 05 من المحور الثالث

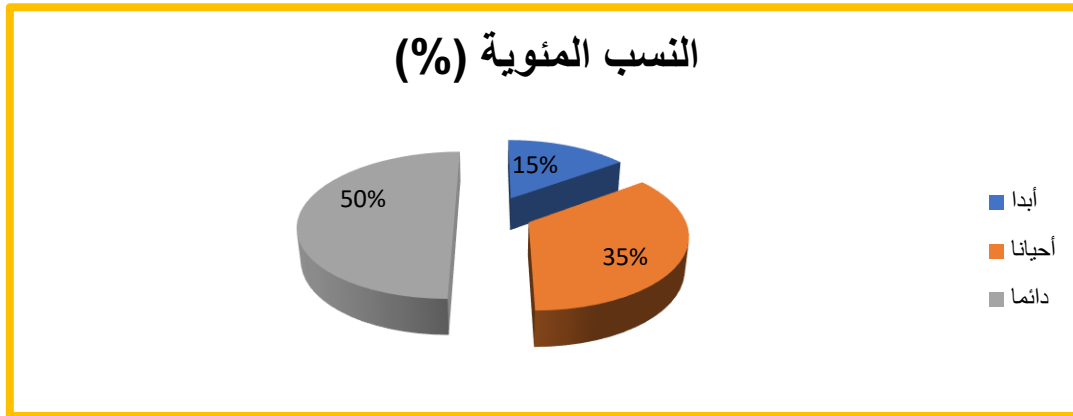
من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 65% يرون أنه يتم تقييم أثر دعم الصندوق الولائي على أداء الجمعيات والنوادي الرياضية بشكل دائم، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 10% لا يرون أنه يتم القيام بذلك أبدا، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 19.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أنه يتم تقييم أثر دعم الصندوق الولائي على أداء الجمعيات والنوادي الرياضية بشكل دائم.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السادس: هل يوفر الصندوق الولائي دعماً لمشاريع رياضية تساهم في تطوير الرياضة على المستوى المحلي؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	7.40	15	06	أبداً
					35	14	أحياناً
					50	20	دائماً
					100	40	المجموع

جدول رقم 25: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السادس من المحور الثالث



شكل رقم 24: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 06 من المحور الثالث

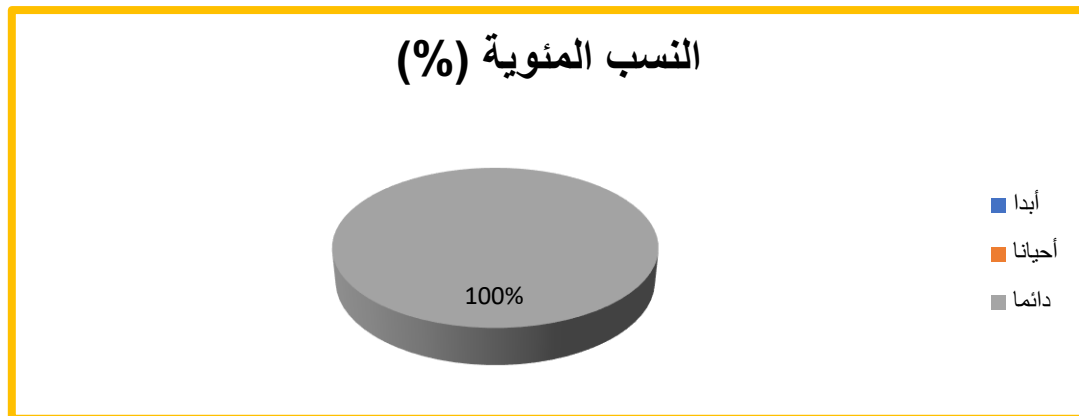
من خلال الجدول رقم 25 نلاحظ أن النسبة الأكبر من المسيرين والتي تمثل 50% يرون أن الصندوق الولائي يوفر دعماً بشكل دائم لمشاريع رياضية تساهم في تطوير الرياضة على المستوى المحلي، في حين أن النسبة الأقل والذين يمثلون 15% لا يرون أنه يوفر ذلك أبداً، كما بلغت قيمة كا² المحتسبة 7.40 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائياً ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن الصندوق الولائي يوفر دعماً بشكل دائم لمشاريع رياضية تساهم في تطوير الرياضة على المستوى المحلي.

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

السؤال السابع: هل ترى أن هناك حاجة لزيادة دعم الصندوق الولائي لضمان تحسين النتائج الرياضية؟

دلالة اختبار كا ²	درجة الحرية	قيمة كا ²	قيمة كا ²		النسب المئوية (%)	التكرارات	
			الجدولية	المحسوبة			
دال	02	0.05	5.99	7.40	15	06	أبدا
					35	14	أحيانا
					50	20	دائما
					100	40	المجموع

جدول رقم 26: يبين التحليل الإحصائي للسؤال السابع من المحور الثالث



شكل رقم 25: يوضح النسب المئوية لإجابات السؤال رقم 07 من المحور الثالث

من خلال الجدول رقم 26 نلاحظ أن كل المسيرين وبنسبة 100% يرون أن هناك حاجة دائمة لزيادة دعم الصندوق الولائي لضمان تحسين النتائج الرياضية، كما بلغت قيمة كا² المحسوبة 80 وهي أكبر من قيمة اختبار كا² الجدولية والبالغة 5.99 عند درجة حرية 02 ونسبة خطأ 0.05 وهذه القيمة دالة إحصائيا ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المسيرين لصالح الذين يرون أن هناك حاجة دائمة لزيادة دعم الصندوق الولائي لضمان تحسين النتائج الرياضية.

ثانياً: مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

بعد تحليلنا ومناقشتنا لأسئلة الاستبيان بغرض الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة الخاصة بمسيري الجمعيات والنوادي الرياضية لولاية سطيف أردنا الوصول إلى بعض الحقائق التي كنا نصبوا إليها والتي تم تسطيرها مسبقاً في فرضيات دراستنا، والتي دارت حول الإشكالية التالية: هل يوجد دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية؟

الفرضية الأولى: توجد قوانين للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية.

من خلال الجداول (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، و (12) والتي أثبتت نتائجها فروقا ذات دلالة إحصائية لصالح الاجابات التي تأكد وجود قوانين وتنظيمات تُؤطر عمل الصندوق الولائي وترسم آليات تدخله في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية. وقد عبّر المستجيبون عن معرفتهم بوجود نصوص قانونية، قرارات وزارية، وتعليمات إدارية تضبط كيفية الاستفادة من الصندوق، سواء فيما يتعلق بإجراءات الطلب، أو مجالات التمويل، أو شروط الأهلية. وهذا ما أشار إليه المرسوم التنفيذي رقم 96-123 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1416 الموافق لـ 6 أبريل 1996 حيث يشكل الصندوق جهازاً لدعم وتنمية وترقية النشاطات الرياضية والشبابية، كما أنه أداة متميزة بل ضرورة لتطبيق برامج القطاع المسطرة لفائدة الشباب.

هذا ما يؤكد أن هناك إطاراً قانونياً واضحاً ينظم العلاقة بين الصندوق والجمعيات الرياضية، ويؤسس لعملية دعم منضبطة ومبنية على معايير موضوعية. كما أن بعض المشاركين أشاروا إلى أن هذه القوانين تُعتبر مرجعاً هاماً في تنظيم العلاقة بين السلطات المحلية والجمعيات.

إلا أن البعض أشار كذلك إلى أن توزيع الدعم على الجمعيات لا يكون بشكل عادل بسبب أن القوانين الحالية لم يتم تحديثها لسنوات طويلة بما يتناسب واحتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية، إذ تواجه الجمعيات أحياناً بعض العراقيل الإدارية أو ضعفاً في توجيهها لكيفية الاستفادة المثلى من الصندوق، رغم توفر النصوص القانونية. وهذا ما يتطابق مع المقال المنشور في جريدة النصر بقلم الصحفي ك. طويل ليوم 20 أكتوبر 2024 بعنوان صندوق ترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية مطالب بمراجعة طريقة

الفصل السادس: عرض، تحليل ومناقشة النتائج

توزيع الإعانات بجيجل حيث وجه رؤساء رابطات ولاتية لنشاطات الشباب والجمعيات الشبانية النشطة بمؤسسات الشباب لولاية جيجل، مراسلة مستعجلة لوالي الولاية، يطالبون فيها بإعادة النظر في توزيع إعانات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية لسنة 2024.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية قد **تأكدت بدرجة عالية**، إذ أثبتت نتائج الاستبيان وجود قوانين رسمية تُنظم عمل الصندوق الولائي وترقيته للمبادرات الرياضية، إلا أن هناك حاجة لتحسين الجانب التوجيهي والتطبيقي وكذا تحديث لهذه القوانين لضمان فعالية ونجاعة الدعم المقدم.

الفرضية الثانية: تستفيد الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية.

من خلال الجداول (13)، (14)، (15)، (16)، (17)، و (18) والتي أثبتت نتائجها فروقا ذات دلالة احصائية لصالح الاجابات التي تأكد استفادة الجمعيات والنوادي الرياضية من دعم وتمويل الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية. سواء كان هذا الدعم على شكل تمويل مالي مباشر، أو تجهيزات رياضية، هذا يدل بوضوح على أن الصندوق يلعب دوراً ميدانياً وواقعياً في دعم النشاط الرياضي المحلي، ويُعتبر مصدراً فعالاً في تمكين الجمعيات من مواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها. وهذا ما تطابق مع المادة 05 من المرسوم التنفيذي 123/96 حيث تتولى الصناديق الولائية ما يلي :

- تجمع وتسير المساهمات السنوية التي تدفعها الولايات والبلديات بعنوان مشاركتها في تمويل أعما ترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.
- تشارك في تمويل تنظيم التظاهرات الرياضية والشبانية.
- تساهم في تمويل أي مشروع يتعلق بقطاع الشباب والرياضة ويهدف إلى إدماج الشباب اجتماعيا ومهنيا.
- تدعم جمعيات الأنشطة الرياضية والشبانية.
- تدعم كل مشروع استثماري، اجتماعي، تربوي، رياضي يتعلق بالقطاع، إن اقتضى الأمر ذلك.

- غير أن بعض المبحوثين (نسبة أقلية) نوهوا إلى وجود تفاوت في حجم الاستفادة من جمعية إلى أخرى، واشتكوا من بعض الإجراءات الإدارية المعقدة أو تأخر التمويل، رغم اعترافهم بأهمية وجود هذا الصندوق.

كما أن الغالبية من المبحوثين كما يوضحه الجدول (17) ترى انه يجب إدخال تعديلات على آليات دعم وتمويل الصندوق الولائي للجمعيات والنوادي الرياضية لضمان عدالة في توزيع الدعم بين الجمعيات والنوادي الرياضية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفرضية قد **تأكدت بشكل قوي**، حيث أثبتت النتائج أن الجمعيات والنوادي الرياضية في الولاية تستفيد فعلياً من آليات الدعم والتمويل التي يوفرها الصندوق الولائي، مما يعزز دوره كأداة فعّالة في ترقية المبادرات الشبابية والرياضية.

الفرضية الثالثة: هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية.

من خلال الجداول (20)، (21)، (22)، (23)، (24)، (25) و (26) والتي أثبتت نتائجها فروقا ذات دلالة احصائية لصالح الاجابات التي تأكد أن هناك دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في تحسين النتائج ومواجهة التحديات المستقبلية للجمعيات والنوادي الرياضية. لا سيما فيما يخص تحسين أدائها، وتعزيز قدراتها التنظيمية، والمساعدة على تجاوز التحديات المستقبلية وتحسين البنية التحتية وتطوير الرياضة على المستوى المحلي وكذا استمرارية نشاطها.

كما يرى جل المبحوثين أن هناك حاجة لزيادة دعم الصندوق الولائي لضمان استغلال الدعم بشكل أفضل وتحسين النتائج الرياضية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن الفرضية قد **تأكدت بنسبة عالية**، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن للصندوق الولائي دوراً مركزياً في الارتقاء بواقع الجمعيات والنوادي الرياضية، سواء من حيث تحقيق الأهداف الرياضية الحالية أو التحضير لمواجهة التحديات المستقبلية. وهذا ما نجده في المادة 170، من القانون 05-13 حيث تهدف الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية خصوصا إلى تعزيز عمل الدولة في مجال الشباب والرياضة ودعم التكوين الرياضي والهيئات الرياضية وتحفيز النتائج.

الفصل السابع: الاستنتاجات والاقتراحات

أولاً: الاستنتاج العام.

ثانياً: الاقتراحات والفرضيات المستقبلية.

أولاً: الاستنتاج العام:

من خلال ما تم التوصل إليه في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وباعتماد على نتائج الاستبيان الموجه لعينة من الفاعلين في الوسط الرياضي (رؤساء جمعيات ونوادٍ رياضية)، يمكن استنتاج أن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية يؤدي دوراً فعالاً ومحورياً في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية على المستوى المحلي، سواء من حيث تقديم الدعم المالي واللوجيستي، أو من خلال تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق نتائج إيجابية.

وقد بينت النتائج أن هناك إطاراً قانونياً وتنظيماً واضحاً يوطر عمل الصندوق ويحدد آليات تدخله، كما أثبتت الفرضيات المدروسة أن الجمعيات تستفيد فعلياً من هذا الدعم، وأن له أثراً ملموساً في تحسين الأداء الرياضي وتجاوز العراقيل التي تعاني منها هذه الجمعيات، لا سيما في ظل ضعف الموارد الذاتية وقلة المداخل.

غير أن بعض التحديات تبقى قائمة، على غرار التفاوت في الاستفادة، وتعقيد الإجراءات الإدارية أحياناً، وتأخر التمويل، مما يستدعي ضرورة مراجعة وتطوير آليات التسيير والتوزيع، وتكثيف التوعية بدور الصندوق وشروط الاستفادة منه.

وبالتالي، يمكن التأكيد أن النتائج المحققة في الدراسة جاءت متوافقة مع الفرضيات المطروحة، مما يعكس أهمية هذا الصندوق كأداة استراتيجية في دعم الحركة الرياضية المحلية، وتمكين الشباب من المبادرة والممارسة في إطار منظم وفعال.

ثانياً: الاقتراحات والفرضيات المستقبلية:

1) تعزيز وتوسيع دور الصندوق الولائي:

- ضرورة توسيع مجالات تدخل الصندوق لتشمل مجالات جديدة مثل دعم التكوين المستمر، التأطير الفني، والتسيير الإداري للجمعيات والنوادي الرياضية.
- رفع قيمة الدعم بما يتماشى مع تطور متطلبات النشاط الرياضي وارتفاع التكاليف.

(2) تبسيط الإجراءات الإدارية للاستفادة من الدعم:

- تقليص الوثائق المطلوبة وتعزيز الرقمنة في معالجة ملفات الدعم.
- وضع آجال زمنية محددة وثابتة لصرف التمويل لضمان فعاليته في الوقت المناسب.

(3) تحسين آليات المتابعة والتقييم:

- إنشاء لجنة متابعة محلية لمراقبة حسن استغلال الدعم الممنوح وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- تقديم تقارير دورية شفافة حول نشاطات الصندوق ومجالات تدخله.

(4) تعزيز التكوين والتوعية:

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء الجمعيات والنوادي حول كيفية إعداد الملفات والاستفادة المثلى من آليات الدعم.
- إصدار أدلة مبسطة توضّح خطوات وإجراءات الاستفادة من الصندوق.

(5) ضمان العدالة في توزيع الدعم:

- وضع معايير واضحة وشفافة لتوزيع الدعم على الجمعيات والنوادي حسب حجمها، نشاطها، ونتائجها.
- إعطاء الأولوية للنوادي الفعّالة والمبادرة، وخاصة في المناطق النائية والمحرومة.

(6) تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص:

- تشجيع الجمعيات على البحث عن مصادر تمويل إضافية عن طريق شراكات مع مؤسسات اقتصادية، إلى جانب دعم الصندوق.

(7) اقتراح مراجعة الإطار القانوني للصندوق دوريًا:

- تكيف القوانين المنظمة للصندوق مع المستجدات الميدانية لضمان مواكبة واقعية للاحتياجات المتغيرة للجمعيات والنوادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المقالات القانونية والمقالات التنظيمية:

- (1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمية وزارية مشتركة رقم 002 مؤرخة في 23 أكتوبر تتعلق بكيفيات تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- (2) القرار رقم 26 المؤرخ في 22 سبتمبر 1996.
- (3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 05-13، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية وتطويرها، المطبعة الرسمية، البساتين، بئر مراد رايس، الجزائر 2013..
- (4) عبيد لخضر، الجماعات المحلية: التشريع والتنظيم، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الجزائر، 1997.
- (5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 05-13 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، المطبعة الرسمية، البساتين، بئر مراد رايس، الجزائر، 2013.
- (6) أحمد حسن درويش، التمويل الرياضي: الأسس النظرية والتطبيقية، دار الفكر العربي، 2015.

❖ الكتب الأكاديمية

- (7) محمد عبد الحميد السيد، إدارة وتمويل الرياضة، دار المعرفة الجامعية، 2013.
- (8) بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1985.
- (9) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت 2009.
- (10) عبد الفتاح الشافعي، إدارة المنظمات غير الحكومية، دار الجامعات المصرية، 2011.
- (11) أحمد محمود سلامة، إدارة الجمعيات الأهلية: المفاهيم والأسس، دار النهضة العربية، 2010.
- (12) محمد عبد الحميد السيد، إدارة الأندية والمنظمات الرياضية، دار الفكر العربي، 2012..
- (13) عبد الله بن راضي المعيدي، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع - السعودية.
- (14) حسن أحمد شافع، إبراهيم عبد المقصود، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية الإمكانات والمنشآت في المجال الرياضي، 2004.
- (15) هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001.
- (16) ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- (17) علية عبد المنعم حجازي، حسن أحمد الشافعي، إستراتيجية التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية (مصر)، 2009.
- (18) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 2009.
- (19) كمال درويش وآخرون، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.
- (20) محمد سليمان الأحمد، وديع ياسين التكريتي ولؤي غانم الصمدي، الثقافة بين القانون والرياضة، العراق، دار وائل، 2005.
- (21) محمد عبد الحميد، إدارة الأندية الرياضية، دار الفكر العربي، 2018.
- (22) السعدني خليل السعدي، كمال درويش، الاحتراف في كرة القدم، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
- (23) أحمد عبد الفتاح، إدارة وتنظيم الأندية الرياضية، دار الفكر العربي، 2019.
- (24) محمد عبد الله زين، إدارة الأندية الرياضية: الأسس والتطبيقات، دار النهضة العربية، 2020.
- (25) بالقاسم سلاطنية، وحسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- (26) محمد جلال الغندور، البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الجواهر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
- (27) صلاح مراد، فوزية هادي، طرائق البحث العلمي تصميماتها وإجراءاتها، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2012 القاهرة.
- (28) موريس أنجرس (ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، 2004، الجزائر.
- (29) عدنان حسين الجادري، الأسس المنهجية والاستخدامات الإحصائية، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2016.
- (30) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- (31) دادي سليم، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى، الجزائر، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- (32) عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، 2010.
- (33) Ross, Westerfield, & Jordan, "Fundamentals of Corporate Finance", 12th Edition, 2018.

❖ المذكرات (الرسائل والأطروحات):

- (34) لحسن تريش، العراقيل القانونية والمادية التي تواجه نجاح منظومة الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.
- (35) خضار خالد، مدى مساهمة الشركات التجارية الرياضية في إنجاح الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2011.

الارض



الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية



قسم الإدارة والتسيير الرياضي
تخصص ماستر تسيير المنشآت الرياضية

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد:

لي الشرف العظيم أن أتقدم لكم بهذه الاستمارة والتي تعتبر الدراسة جزء من متطلبات إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تسيير المنشآت الرياضية بعنوان: آليات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية.

وهي دراسة ميدانية للجمعيات والنوادي الرياضية لولاية سطيف وهذا سعيًا للحصول على نتائج خاصة بموضوع الدراسة والتي قد تثري البحث وتساهم في إيجاد حلول ونتائج علمًا أن إجاباتكم تستعمل في حدود البحث العلمي فقط. ولهذا نرجو من سيادتكم التفضل والإجابة على أسئلة الاستبيان بوضع العلامة (x) في المكان المناسب لكل عبارة، آملين منكم إجابات دقيقة وهذا من أجل مصداقية البحث مقدرين تعاونكم وتفهمكم وكذا مساهمتكم في إثراء البحث.
وشكرا

تحت إشراف الدكتور:
- نويري بوبكر

إعداد الطالب :
- بن سديرة عبد المنعم

السنة الجامعية: 2024-2025

القسم الأول: المعلومات العامة

(1) الجنس:

- ذكر
- أنثى

(2) العمر:

- أقل من 25 سنة
- 25-35 سنة
- 36-45 سنة
- أكثر من 45 سنة

(3) المستوى التعليمي:

- ثانوي
- جامعي
- دراسات عليا

(4) المنصب الحالي:

- رئيس في جمعية رياضية
- امين العام في جمعية رياضية
- امين المال في جمعية رياضية

عضو في جمعية رياضية آخر (يرجى التحديد)

المحور الأول:

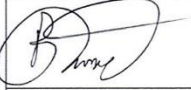
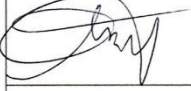
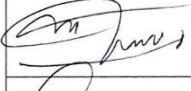
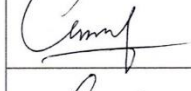
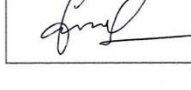
الرقم	العبارة	دائما	أحيانا	أبدا
01	هل سمعت من قبل عن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية؟			
02	هل تعلم بوجود قوانين تنظم عمل الصندوق الولائي لدعم الجمعيات والنوادي الرياضية؟			
03	هل سبق لك الاطلاع على النصوص القانونية أو التشريعية التي تنظم الصندوق؟			
04	هل تساهم القوانين المنظمة للصندوق في تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي؟			
05	هل تعتقد أن القوانين الحالية كافية لضمان عدالة توزيع الدعم بين الجمعيات والنوادي الرياضية؟			
06	هل يتم تحديث القوانين الخاصة بالصندوق الولائي بما يتناسب مع احتياجات الجمعيات والنوادي الرياضية؟			
07	هل تتلقى الجمعيات والنوادي الرياضية إرشادات كافية حول كيفية التقدم بطلب للحصول على التمويل؟			

المحور الثاني:

الرقم	العبارة	دائما	أحيانا	أبدا
01	هل تلقت جمعيتك دعماً مالياً أو عينياً من الصندوق الولائي؟			
02	هل يغطي الدعم المالي الممنوح من الصندوق الولائي الاحتياجات الأساسية لجمعيتك/ناديك الرياضي؟			
03	هل هناك سهولة للحصول على التمويل أو الدعم من الصندوق.			
04	هل يتم توزيع الدعم المالي بشكل عادل بين الجمعيات والنوادي الرياضية؟			
05	هل تتلقى جمعيتك/ناديك الرياضي إشعارات رسمية حول فرص التمويل المتاحة من الصندوق الولائي؟			
06	هل تؤثر المعايير المعتمدة في منح التمويل على فرص جمعيتك/ناديك في الاستفادة من الدعم؟			
07	هل تعتقد انه يجب إدخال تعديلات على آليات دعم وتمويل الصندوق الولائي للجمعيات والنوادي الرياضية؟			

المحور الثالث:

الرقم	العبارة	دائما	أحيانا	أبدا
01	هل تعتقد ان دعم الصندوق الولائي يساهم في تحقيق نتائج رياضية أو تنظيمية ملموسة؟			
02	هل ترى أن هناك علاقة بين حجم الدعم المقدم وتحقيق الأهداف الرياضية؟			
03	هل يساهم دعم الصندوق في تحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية لجمعيتك/ناديك؟			
04	هل يساهم الصندوق الولائي في مواجهة التحديات المالية التي تعيق تطور جمعيتك/ناديك			
05	هل يتم تقييم أثر دعم الصندوق الولائي على أداء الجمعيات والنوادي الرياضية بانتظام؟			
06	هل يوفر الصندوق الولائي دعماً لمشاريع رياضية تساهم في تطوير الرياضة على المستوى المحلي؟			
07	هل ترى أن هناك حاجة لزيادة دعم الصندوق الولائي لضمان تحسين النتائج الرياضية؟			

الرقم	الاسم واللقب	مكان العمل	الإمضاء
01	بوصلاح النذير	جامعة المسيلة	
02	منجحي مخلوف	جامعة المسيلة	
03	بوعزيز الساسي	جامعة المسيلة	
04	شرفي حمزة	جامعة المسيلة	
05	تباني علي	جامعة المسيلة	

ملفص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على آليات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية وقد اخترنا الجمعيات والنوادي الرياضية بولاية سطيف لتكون محل دراسة، حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة إشكالية الموضوع المتمثلة في: هل يوجد دور للصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية؟

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وقد تمثلت الأداة التي استعملناها في الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة المتمثلة في 34 مسير من أعضاء الجمعيات والنوادي الرياضية لولاية سطيف بعد استبعاد أفراد العينة الاستطلاعية والمقدر عددهم بـ 6 أفراد.

كشفت لنا الدراسة أن الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية يؤدي دوراً فعالاً ومحورياً في دعم وتمويل الجمعيات والنوادي الرياضية على المستوى المحلي، سواء من حيث تقديم الدعم المالي واللوجستي، أو من خلال تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق نتائج إيجابية. غير أن بعض التحديات تبقى قائمة، على غرار التفاوت في الاستفادة، وتقليد الإجراءات الإدارية أحياناً، وتأخر التمويل، مما يستدعي ضرورة مراجعة وتطوير آليات التسيير والتوزيع.

ABSTRACT

This study seeks to examine the mechanisms through which the Regional Fund for Promoting Youth Initiatives and Sports Practice supports and finances sports associations and clubs. The research focuses specifically on the sports associations and clubs in the Setif region, selected as the case study for this investigation. Through this work, we address the central research question: Does the Regional Fund for Promoting Youth Initiatives and Sports Practice play a role in supporting and financing sports associations and clubs?

The study adopts a descriptive-analytical methodology, employing a questionnaire as the primary research tool. This questionnaire was distributed to a sample of 34 managers of sports associations and clubs in Setif, following the exclusion of 6 individuals who formed part of the exploratory sample.

The findings demonstrate that the Regional Fund for Promoting Youth Initiatives and Sports Practice fulfills an effective and central role in supporting and financing sports associations and clubs at the local level. This role manifests through the provision of both financial and logistical assistance, as well as through strengthening the capacities of these organizations to tackle future challenges and attain positive outcomes.

Nevertheless, the study identifies persistent challenges, including disparities in access to the fund's benefits, occasional complexities in administrative procedures, and delays in funding disbursement. These issues underscore the need for a review and enhancement of the fund's management and distribution mechanisms.